

Distr.: General
23 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٤ (أ) و (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير
مجلس مراجعي الحسابات: الأمم المتحدة والمخطط
العام لتجديد مباني المقر

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة
وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٦

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة (A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/72/5 (Vol. V)) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويُقدّم التقرير عملاً بأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ بء، التي طلبت فيها إلى الأمين العام القيام، في نفس الوقت الذي يقدّم فيه مجلس مراجعي الحسابات توصياته إليها، بموافاتها بالتدابير المتخذة أو التي ستُتخذ لتنفيذ هذه التوصيات.

وقد وافقت الإدارة على جميع توصيات المجلس. ويعرض هذا التقرير تعليقات الإدارة بالإضافة إلى معلومات عن حالة تنفيذ كل توصية من التوصيات الواردة في تقرير المجلس، والإدارة المسؤولة عنها، والتاريخ التقديري لإنجازها، ودرجة أولويتها. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات المجلس المتصلة بالفترات السابقة، التي أفاد المجلس في مرفقات تقريره بأنها لم تنفذ تنفيذًا كاملاً.

* A/72/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180917 140917 17-14535 (A)



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من قرارها ٢١٦/٤٨ بآء القيام، في نفس الوقت الذي يقدّم فيه مجلس مراجعي الحسابات توصياته إليها، بموافاتها بالتدابير التي ستُتخذ لتنفيذ توصيات المجلس. وبناء على ذلك، يُقدّم هذا التقرير استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة (A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/72/5 (Vol. V)) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢ - وقد رُوّعت عند إعداد هذا التقرير الأحكام الواردة في الوثائق التالية:

(أ) القرار ٢١٦/٤٨ بآء، ولا سيما الفقرة ٨ منه، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام توجيه الانتباه في تقاريره إلى توصيات المجلس التي سيتطلب تنفيذها اتخاذ إجراء من جانب الجمعية؛

(ب) القرار ٢١٢/٥٢ بآء، ولا سيما فقراته من ٣ إلى ٥، ومذكرة الأمين العام التي أحال بها مقترحات المجلس بشأن تحسين تنفيذ توصياته التي توافق عليها الجمعية العامة (A/52/753، المرفق)؛

(ج) القرار ٢٦١/٧١ ألف، ولا سيما الفقرة ٨، التي كررت فيها الجمعية طلبها إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها كفاءة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتوصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة بالموضوع تنفيذا كاملا على وجه السرعة وفي الوقت المناسب، ومواصلة مساءلة مديري البرامج عن عدم تنفيذ التوصيات والتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للمشاكل التي يُبرزها المجلس؛ والفقرة ٩، التي كررت الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره عن تنفيذ توصيات المجلس تفسيراً وافياً لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما التوصيات التي صدرت قبل عامين أو أكثر ولم تنفذ بعد تنفيذا كاملاً؛ والفقرة ١٠، التي كررت فيها الجمعية أيضاً طلبها إلى الأمين العام أن يحدد في التقارير المقبلة إطاراً زمنياً متوقعاً لتنفيذ توصيات المجلس وأولويات تنفيذها والموظفين الذين سيُسألون عن تنفيذها.

٣ - ويشار، فيما يتعلق بترتيب الأولويات، إلى أن المجلس يصنف أهم التوصيات على أنها توصيات "رئيسية". ورغم أن جميع توصيات المجلس المقبولة ستُنَفَّذ في الوقت المناسب، فإن التوصيات الرئيسية تعتبر ذات أولوية قصوى.

٤ - وقد وافقت الإدارة على جميع توصيات المجلس، وقدمت تعليقات عليها جميعاً. وعملاً بالفقرة ٩ من القرار ٢٦١/٧١ ألف، تُقدّم معلومات إضافية بشأن جميع التوصيات المقدمة عن فترات مالية سابقة، التي اعتبر المجلس أنها لم تُنفذ تنفيذا كاملاً.

٥ - ويتضمن الفرع الثاني أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن الأمم المتحدة. فترد في الفرع الثاني - ألف معلومات عن تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بينما يتضمن الفرع الثاني - بآء معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس عن الفترات المالية السابقة، التي اعتبر المجلس أنها لم تُنفذ تنفيذا كاملاً.

٦ - ويتضمن الفرع الثالث أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر. فترد في الفرع الثالث -

ألف معلومات عن تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بينما يتضمن الفرع الثالث - باء معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس عن الفترات المالية السابقة، التي اعتبر المجلس أنها لم تُنفذ تنفيذا كاملاً.

ثانياً - الأمم المتحدة

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(١)

لمحة عامة

٧ - يتضمن الجدولان ١ و ٢ موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات في آب/أغسطس ٢٠١٧.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	توصيات نُفذت/عُدد		توصيات لم تُنفذ		توصيات قيد التنفيذ		توصيات لم تُنفذ		توصيات لم تُنفذ	
	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها	مطلوب إغلاق ملفها
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١	-	-	-	١	١	١	-	-	-
إدارة الشؤون الإدارية	٩	٢	-	-	٧	٧	٧	-	-	-
إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إدارة الشؤون السياسية	١	-	-	-	١	١	١	-	-	-
إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	١	-	-	-	١	١	١	-	-	-
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	١	-	-	-	١	١	١	-	-	-
المجموع	١٦	٤	١	١١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
النسبة المئوية	١٠٠	٢٥	٦	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩

٨ - ويقدم الجدول ١ موجزاً عن حالة التوصيات الرئيسية الصادرة عن المجلس، وعددها ١٦ توصية، منها ٤ توصيات (٢٥ في المائة) إما قد نفذت أو مطلوب إغلاق ملفها، وتوصية واحدة (٦ في المائة) لم تُنفذ، و ١١ توصية (٦٩ في المائة) قيد التنفيذ. ومن بين التوصيات الرئيسية التي ما زالت إما قيد التنفيذ أو لم تُنفذ، والبالغ عددها ١٢ توصية، هناك ٣ توصيات من المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٧، و ٦ توصيات في عام ٢٠١٨، أما التوصيات الثلاث الأخرى، فمن المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٩.

(١) A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني.

٩ - ويقدم الجدول ٢ موجزا عن حالة جميع التوصيات الصادرة عن المجلس، وعددها ٦٢ توصية، منها ١٥ توصية (٢٤ في المائة) إما قد نفذت أو مطلوب إغلاق ملفها، و ٤ توصيات (٧ في المائة) لم تنفذ، و ٤٣ توصية (٦٩ في المائة) قيد التنفيذ. ومن بين التوصيات التي ما زالت إما قيد التنفيذ أو لم تنفذ، والبالغ عددها ٤٧ توصية، هناك ٩ توصيات من المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٧، و ٢٦ توصية في عام ٢٠١٨، و ١٠ توصيات في عام ٢٠١٩، وتوصيتان لهما طابع الاستمرار.

الجدول ٢ حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	تُنفذت/مطلوب إغلاق ملفها	توصيات لم تُنفذ	توصيات قيد التنفيذ	توصيات مُحدد لها تاريخ مستهدف	توصيات ليس لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢	-	-	٢	٢	-
إدارة الشؤون الإدارية	٣١	٨	٢	٢١	٢٣	-
إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني	٢	١	-	١	-	١
إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية	٢	-	١	١	١	١
إدارة الشؤون السياسية	٣	-	-	٣	٣	-
إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني	٤	٤	-	-	-	-
إدارة الشؤون السياسية، وإدارة الشؤون الإدارية	١	-	-	١	١	-
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٥	-	-	٥	٥	-
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	١	١	-	-	-	-
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٦	-	-	٦	٦	-
مكتب الأمم المتحدة في جنيف وإدارة الشؤون الإدارية	١	-	١	-	١	-
مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الشؤون القانونية	٣	١	-	٢	٢	-
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	١	-	-	١	١	-
المجموع	٦٢	١٥	٤	٤٣	٤٥	٢
النسبة المئوية	١٠٠	٢٤	٧	٦٩		

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

١٠ - ضمناً لإعداد بيانات مالية عالية الجودة وفي موعدها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أوصى المجلس في الفقرة ١١ من تقريره بأن تدخل الإدارة جميع العمليات، ولا سيما العمليات التي تحدث أثراً في البيانات المالية، ضمن نطاق نظام أوموجا وبأن تلغي جميع التعديلات والتدخلات اليدوية التي يمكن تجنبها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٨

١١ - ولا تزال المناقشات جارية بين مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات والكيانات المعنية. ومن المقرر أن تنفذ هذه التوصية بالكامل في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، إلا بالنسبة لمحكمة العدل الدولية، التي لا تزال المناقشات المتعلقة بتحويلها إلى نظام أوموجا متواصلة.

١٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٢ من تقريره بأن تقوم الإدارة باستعراض المنهجية المتعلقة بإعداد تقرير الأداء الأول بغية إدراج النظر في النفقات الفعلية بحيث تعزز رصد عملية الميزنة، وتجعل المعلومات الواردة في البيان الخامس في البيانات المالية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٣ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٢٣ من تقرير المجلس، وتطلب الإدارة أن يغلق المجلس ملف هذه التوصية.

١٤ - وكرر المجلس في الفقرة ٣١ من تقريره توصيته بأن تحسن الإدارة تدقيق الالتزامات المفتوحة في نهاية السنة بتقديم توجيهات أكثر تفصيلاً بشأن السبل التي ينبغي انتهاجها لتحديد الالتزامات المفتوحة والاحتفاظ بها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٥ - سيستمر مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في أن يقدم في التعليمات المالية التي يوجهها إلى جميع الكيانات المعنية في نهاية السنة إرشادات تفصيلية بشأن الإبقاء على الالتزامات المفتوحة.

١٦ - وكرر المجلس كذلك في الفقرة ٣٢ من تقريره توصيته بأن تجري الإدارة استعراضاً للالتزامات المفتوحة خلال السنة، وبوجه خاص في نهاية السنة، لعدم قبول أي التزام يبدو أنه لا توجد ضرورة إلى الاحتفاظ به.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٧ - وسوف يواصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية تعزيز رصد الالتزامات المفتوحة وتدقيقها في نهاية السنة، تمثيلاً مع توصية المجلس. وستقدم توجيهات أكثر تفصيلاً إلى الكيانات المعنية بشأن استعراض

الالتزامات المفتوحة، وضرورة الإبقاء على الالتزامات في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٦/٢٠١٧ وعملية إقفال الحسابات في نهاية عام ٢٠١٧.

١٨ - كذلك أوصى المجلس في الفقرة ٣٣ من تقريره بأن تُقَيَّد في البيانات المالية المتعلقة بالسنة الأولى من فترة السنتين التالية، الالتزامات المتبقية التي لم تستخدم بعد انقضاء فترة الاثني عشر شهرا المحددة، وذلك تفادياً للتأخير في تسليم الأموال غير المنفقة إلى الدول الأعضاء.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٩ - ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بصدد تنفيذ هذه التوصية في سياق العملية الجارية لإعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٧.

٢٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ٤١ من تقريره بأن تقوم الإدارة باستعراض نظام رسملة الأصول وتعزيزه بشكل مناسب في ضوء ما لوحظ من أوجه عدم الدقة. وأوصى المجلس كذلك بتعزيز الضوابط الداخلية فيما يتعلق بالتصرف في الأصول، والقيام بالتصويبات اللازمة وإلغاء التعديلات المخصصة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢١ - وتبذل الإدارة جهوداً من أجل تعزيز نظم الرقابة الداخلية فيما يتصل بتجهيز المعاملات المتعلقة بإلغاء الإقرار بالأصول والتصرف في الأصول. ويواصل مكتب خدمات الدعم المركزية استعراض المسائل النظامية المتعلقة بإدارة الممتلكات، وهو يعمل على وضع سياسات مستكملة ومعززة بشأن مجالس حصر الممتلكات وتفويض السلطة والمذكرات التوجيهية المتعلقة بإدارة الممتلكات وحصر الممتلكات.

٢٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٤٦ من تقريره بأن تعجل الإدارة بالقيام باستعراض منتظم للقيم المتبقية للأصول بوجه عام ولأصولها المستهلكة بالكامل التي لا تزال قيد الاستخدام على وجه الخصوص، وأن تحدد على النحو المناسب عمرها النافع وقيمها المتبقية بغرض تصحيح الممارسات المخصصة المتبعة حالياً في هذا الصدد.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٣ - وتقر الإدارة بأهمية وضرورة استعراض العمر النافع لأصول المعدات وقيمتها المتبقية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص الأصول المستهلكة بالكامل التي لا تزال قيد الاستخدام، وتعتمد إجراء الاستعراض في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وبما أن النهج الذي أوصى به المجلس سيؤدي إلى زيادة عبء العمل على موارد إدارة الممتلكات والأصول الثابتة، ستقدم الإدارة تقريراً عن تعزيز إدارة الممتلكات في الأمانة العامة إلى الجمعية العامة لتتخذ قراراً في دورتها الثانية والسبعين.

٢٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٥٥ من تقريره بأن تنقل الأصول المسجلة في جميع النظم القديمة، بما في ذلك نظام غاليليو، إلى نظام أوموجا على سبيل الأولوية للتخلص من القيود والتعديلات اليدوية وتعزيز الضوابط الداخلية، وأن تعتمد أساساً موحداً يمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لقياس جميع الأصول (بما في ذلك الأصول العقارية).

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٢٥ - وقد بدأت الإدارة بالفعل عملية وقف تشغيل نظام غاليليو، وهي ملتزمة بإجراء تقييم للجدوى فيما يتعلق بنقل الأصول الأخرى التي يجري تعهدها في النظم القديمة إلى نظام أوموجا. ومن المتوقع أن يكتمل نقل الأصول من نظام غاليليو في الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

٢٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٥٦ من تقريره بأن تقوم الإدارة تدريجياً بإنهاء منهجية التكلفة القياسية ومواءمة المحاسبة مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتقييم أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٧ - وقدمت الإدارة للمجلس مذكرات تشتمل على تحليل للتكاليف القياسية التي استخدمت كأساس لتطبيق منهجية التكاليف القياسية لأغراض اعتماد المعايير المحاسبية الدولية وتصميم نظام أوموجا. ونوقش هذا النهج مع فريقين مجلس مراجعي الحسابات السابقين (من الصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وقبله الفريقان. وتطلب الإدارة أن يقوم المجلس باستعراض المعلومات المقدمة والنظر في إغلاق ملف هذه التوصية.

٢٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٦٤ من تقريره بأن تستعرض الإدارة إجراءاتها لتقديم بيانات التعداد للخبر الاكتواري وأن تطور آلية أكثر موثوقية لجمع معلومات مفصلة عن جميع الموظفين العاملين والمتقاعدين من جميع مراكز العمل، ومن ثم دمجها لإحالتها إلى الخبر الاكتواري لتفادي إمكانية تقديم تقييم خاطئ للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين نتيجة عدم اكتمال البيانات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٢٩ - ويعمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات مع الأفرقة التقنية لنظام أوموجا ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع آلية لاستخلاص البيانات من نظام أوموجا، وهو المصدر الوحيد للبيانات الخاصة بجميع الموظفين العاملين على نطاق الأمانة العامة. كذلك يعمل المكتب على وضع ضوابط إضافية لكفالة حسن التوقيت في تلقي بيانات التعداد، فضلاً عن دقة البيانات واتساقها في ما يتعلق بالمتقاعدين من الموظفين المحليين المسجلين في برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٣٠ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٧١ من تقريره بأن تتبع سياسة صارمة في استعراض اتفاقات التبرعات الفردية من المانحين على أساس كل حالة على حدة، وكرّر التأكيد على أنه ينبغي لها القيام بما يلي: (أ) قيد تدفق الموارد الداخلة من الاتفاقات الملزمة في الأصول عندما يكون من المرجح تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية على الأمم المتحدة وعند التمكن من قياس القيمة العادلة على نحو موثوق؛ (ب) قيد تدفق الموارد الخارجة بشكل منفصل في الخصوم عند وجود شروط لإنفاق المساهمة بطريقة محددة أو إعادة إلى الجهة المانحة؛ (ج) قيد تدفق الموارد الداخلة باعتبارها إيرادات إلا في حالة تقييد نفس التدفق الوارد باعتباره من الخصوم.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٣١ - وتشير الإدارة إلى أن "غلبة المضمون على الشكل" هو المبدأ السائد في المعايير المحاسبية. وقد أجرى فريق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحليلاً تفصيلياً أكد أن الاتفاقات الوحيدة التي انطوت على حالات أعيدت فيها الأموال بسبب عدم الأداء أو الأداء الجزئي كانت تتعلق بالاتفاق الإطاري المالي والإداري بين الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية. وتواصل الإدارة رصد أداء الاتفاقات (بخلاف الاتفاق الإطاري المالي والإداري)، ولم تجد حتى الآن أي حالات تستوفي معايير المشروطة. وقد سبق إطلاع فريق مجلس مراجعي الحسابات (المملكة المتحدة) على التحليل المستفيض لترتيبات الإيرادات وعلى الاستنتاجات المتعلقة بالترتيبات التي تفي بمعيار المشروطة، وتم قبول تلك الترتيبات والاستنتاجات. وقد أدمجت تلك الترتيبات في إطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم يطرأ منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية أي تغيير على مضمون الترتيبات أو على الممارسات الجارية مع الجهات المانحة. وبالتالي، تطلب الإدارة إلى المجلس إغلاق ملف هذه التوصية.

٣٢ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٧٥ من تقريره بقيد المساهمات المتعددة السنوات بصافي القيمة الحالية باستخدام معدل القطع المناسب ليعكس قيمتها العادلة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٣٣ - وحسب المشار إليه في الفقرة ٧٦ من تقرير المجلس، قيدت الإدارة بالفعل المساهمات المتعددة السنوات بصافي القيمة الحالية باستخدام معدلات خزانة الاحتياطي الاتحادي لتعكس القيمة العادلة للمبالغ المستحقة القبض الطويلة الأجل، وعدلت البيانات المالية لعام ٢٠١٦ وقدمت إفصاحاً مقابلاً في الملاحظات على البيانات المالية وفقاً لذلك.

٣٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٨١ من تقريره بأن تتبع سياسة استعراض الاتفاقات مع الشركاء المنفذين، ولا سيما في حالات التحويلات للمنع المشروطة إلى الشركاء المنفذين، لضمان ضبط الإدارة للأصول المحولة وقيد تلك التحويلات بشكل يتلاءم مع أحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	لم تنفذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣٥ - وسيعمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات مع مكتب الشؤون القانونية لتحديد ما إذا كان من الملائم تنفيذ التوصية، وتقرير الكيفية التي يمكن بها زيادة الوضوح فيما يتعلق بالأصول المحولة إلى الشركاء المنفذين في النموذج المرتقب للاتفاق مع الشركاء المنفذين، امتثالاً لسياسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٦ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٩١ من تقريره بأن تعمل على دمج النتائج المالية للصناديق الاستثمارية التي تمول العمليات والأنشطة المتعلقة بكيان مُبلغ محدد في البيانات المالية لذلك الكيان المبلغ. وفي غضون ذلك، وريثما يتم الانتقال، يمكن تقديم إفصاح ملائم في المجلد الأول من البيانات المالية للأمم المتحدة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٣٧ - وقدمت الإدارة إفصاحاً مناسباً في البيانات المالية لعام ٢٠١٦، وهي لا توافق على التوصية، وتشير إلى أن ولاية البعثات السياسية الخاصة تتمثل في صون السلم والأمن في المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع أو التي يجري فيها منع نشوب النزاع، وإلى أن هذه البعثات لا يوجد بها أفراد عسكريون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعثات السياسية الخاصة تمول من الميزانية العادية، في إطار ترتيبات التمويل الحالية، على النحو الذي قرره الجمعية العامة. وعلى غرار الكيانات الأخرى المشمولة بالميزانية العادية،

تندرج هذه البعثات في إطار التمويل الموحد والإيرادات الموحدة للميزانية العادية ويجري الإبلاغ عنها في سياق مجلد الأمم المتحدة الأول. وهي تمول من جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وليس جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام. فخلافاً للبعثات حفظ السلام المبلغ عنها في مجلد الأمم المتحدة الثاني، ليس لدى البعثات السياسية الخاصة ترتيبات تمويل أو اعتمادات أو إيرادات منفردة مستقلة. وتختلف دورة إبلاغ هذه البعثات عن دورة بعثات حفظ السلام، بحكم أنها تمول من الميزانية العادية.

٣٨ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٩٨ من تقريره بأن توضح دور مكتب الأمم المتحدة في جنيف فيما يتعلق بالحاسبة وتقديم البيانات المتعلقة بالإبلاغ المالي للكيانات التي تشكل جزءاً من المجلد الأول والكيانات التي يقتصر دور المكتب على تقديم الخدمات لها. واقترح المجلس أن تنشئ الإدارة هياكل ومسؤوليات واضحة وأن توثقها رسمياً.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب الأمم المتحدة في جنيف وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: لم تنفذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٨

٣٩ - وستوضح تعليمات إقفال حسابات عام ٢٠١٧ التي تصدر عن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، بنود التقارير المالية التي تتولى مختلف الكيانات، بما فيها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مسؤوليتها.

٤٠ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ١١٥ من تقريره بأن تواصل استعراض وضع منهجية قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورصده عن كثر لضمان انتهاء العمل في الموعد المحدد.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٤١ - وستقدم الإدارة معلومات مستكملة عن مؤشرات المستوى الثالث بعد الاجتماع السادس لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤٢ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ١٢١ من تقريره بأن تضع آلية مناسبة لدعم وتنسيق إجراءات المتابعة بشأن نتائج عملية الاستعراض الوطنية الطوعية والاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في أثناء تلك العملية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٤٣ - وقد أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فريقا استشاريا معنيا بتنمية القدرات سيعمل، بتوجيه من مكتب تنمية القدرات، بمثابة آلية لتلبية الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم اللازم لتنمية القدرات من خلال مصادر مختلفة، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية. وسيقيم الفريق الاستشاري الطلبات على أساس الميزة النسبية للإدارة مقابل الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى سواء من الأمم المتحدة أو من خارجها. وتسعى الإدارة إلى الاشتراك قدر الإمكان مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى للوفاء بولايتها في مجال تنمية القدرات، مسترشدة بالمبدأ العام الذي يفهم من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفحواه أنه لا يمكن لأي كيان منفرد أو جهة فاعلة وحدها التصدي لتحديات التنمية المستدامة.

٤٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٣٩ من تقريره بوضع نظام مركزي لجمع البيانات والإبلاغ عن الأرقام المتعلقة بالتنقلات الجغرافية عن طريق نظام أوموجا، وذلك لأغراض من بينها الفصل بين التعينات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، بحيث يتسنى تحديد أنماط التنقل والتنقلات القصيرة الأجل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٨

٤٥ - وقد أنشأ مكتب إدارة الموارد البشرية فريقا عاملا بدأ استعراضه لتقارير تكاليف التنقلات الجغرافية.

٤٦ - وكرر المجلس في الفقرة ١٥٣ من تقريره توصيته بأن تقوم الإدارة برصد تنفيذ نشرة الأمين العام بشأن فرص العمل المتاحة للموظفين ذوي الإعاقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وتيسير وصولهم إلى أماكن العمل. وعلاوة على ذلك، أوصى المجلس بأن تتخذ الأمانة العامة الخطوات اللازمة للتعبيل بعملية تعيين جهة التنسيق من أجل كفاءة رصد الامتثال لهذه السياسة على نحو أفضل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٤٧ - وقد أجري في عام ٢٠١٦ استعراض تنفيذ سياسة الأمم المتحدة بشأن فرص العمل المتاحة للموظفين ذوي الإعاقة وتيسير وصولهم إلى أماكن العمل (الصادرة في الوثيقة ST/SGB/2014/3)، وذلك في سياق إعداد تقرير شامل عن حالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة والتسهيلات الخاصة بهم، عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٠/٧٠. وخلال تلك العملية، أنشأت فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين فريقا عاملا قام بجمع وتحليل التعليقات التي وردت من كيانات الأمانة العامة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة واتحادات الموظفين

ومنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بالتسهيلات المتاحة للمعوقين على صعيد الموارد البشرية والمرافق المادية في مباني الأمم المتحدة، وخدمات المؤتمرات ومرافقها، والمعلومات والوثائق، والخيارات المتاحة لتحسين تلك التسهيلات، وأفضل الممارسات. ونتيجة لذلك الاستعراض، قدم تقرير الأمين العام (A/71/344 و Corr.1)، الذي تضمن توصيات بشأن الخطوات المقبلة نحو تعزيز سبل الإدماج وتسهيلات الوصول في مباني الأمم المتحدة، إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين. وفي حين أن الاستعراض قد أسفر عن معلومات كثيرة مفيدة عن الجوانب العملية لتنفيذ السياسة، فقد أثبت التحليل الدقيق لتعليقات أصحاب المصلحة عدم الحاجة إلى إجراء تغييرات في نص الوثيقة ST/SGB/2014/3 في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، قام الأمين العام مؤخرا بتعيين منسق للأمانة العامة من أجل كفالة تعزيز رصد الامتثال لهذه السياسة.

٤٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٦٠ من تقريره بأن يُلزم مكتب إدارة الموارد البشرية بتوفير الوثائق ذات الصلة لتجهيز الحالات في نظام إنسبيرا، في جميع الحالات التي يجري فيها استعراض النقاط يدويا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٤٩ - ويجري الآن معالجة جميع الحالات في نظام إنسبيرا، وتتوافر الوثائق ذات الصلة داخل النظام.

٥٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٦٩ من تقريره بأن يُعدّ مكتب إدارة الموارد البشرية قاعدة بيانات وبأن يتعهدوا وينشئ عملية لتحديد المنطقي للموظفين المشمولين بإطار التنقل مقابل الوظائف، ومجموعات المهارات المطلوبة، والأفضليات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٥١ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرتين ١٦٨ و ١٧٠ من تقرير المجلس. ويود مكتب إدارة الموارد البشرية أن يوضح كذلك أنه في العملية النصف السنوية الثانية، لم يكن هناك من بين الموظفين البالغ عددهم ٢٤١ موظفا سوى ١٦٤ موظفا من شبكة السياسة والسلام والعمل الإنساني، أما الموظفون الآخرون، وعددهم ٧٧ موظفا، فكانوا من شبكات وظيفية أخرى، وبالتالي كانوا غير مؤهلين للمشاركة في عملية التنقل.

٥٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٨٢ من تقريره بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية، عملا بقرارات الجمعية العامة، وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، بالنظر في اتخاذ الخطوات المناسبة لوضع الصيغة النهائية للأمر الإداري المتعلق بالمسائل التأديبية على سبيل الأولوية. وينبغي أن يتضمن الأمر الإداري أيضا أطرا زمنية للانتهاء من القضايا التأديبية.

الإدارة/تان المسؤولية: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

٥٣ - وقد وافقت اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة على مشروع أمر إداري، وهو الآن قيد التشاور مع مكتب الشؤون القانونية.

٥٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ١٩٢ من تقريره بأن تنظر في إدخال تعديلات ضرورية على الاستراتيجية لمعالجة الزيادة في النسبة المئوية لعدد أيام العمل الضائعة بسبب اضطرابات الصحة العقلية، والتعجيل بتنفيذ إطار إدارة السلامة والصحة المهنية لتحسين مواءمته مع الجداول الزمنية التي أوصت بها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠١٥.

الإدارة/المسؤولية: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٥٥ - وقد تم تعميم مشروع استراتيجية الصحة العقلية على نطاق واسع للتشاور بشأنه. وقد وضع إطار منقح لإدارة السلامة والصحة المهنية ويجري تنفيذه.

٥٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٩٨ من تقريره بأن يتخذ مكتب إدارة الموارد البشرية التدابير المناسبة في أقرب وقت ممكن، لضمان جمع الإحصاءات المطلوبة المتعلقة بحالات الإجراء الطبي.

الإدارة/المسؤولية: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٥٧ - ويجري وضع اللمسات الأخيرة على وحدة الإجراء الطبي النموذجية في النظام الحاسوبي للصحة والسلامة المهنية (EarthMed)، وسوف تتيح تلك الوحدة بشكل كامل جمع البيانات غير المالية المتعلقة بعمليات الإجراء الطبي. وتجري المناقشات أيضاً من أجل تقييم إمكانية استخراج البيانات المتعلقة بتكاليف الإجراء الطبي من نظام أوموجا.

٥٨ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٠٥ من تقريره بأن تعجل بعملية تحديد وتنفيذ دور شعبة الخدمات الطبية في الإشراف التقني والرقابة على المعايير الطبية وإنفاذها على نطاق المنظومة، استناداً إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

الإدارة/المسؤولية: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٨

٥٩ - ويسير مشروع معايير الرعاية الصحية بشكل جيد، حيث تم الآن وضع مجموعة كاملة من المعايير، فضلا عن دليل للتنفيذ ومجموعة من الأدوات. وتقوم الإدارة حاليا بالتماس أموال للبدء في تنفيذ المشروع.

٦٠ - وكرر المجلس في الفقرة ٢١١ من تقريره توصيته السابقة بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بتعزيز آلياته لرصد الأداء، بما في ذلك إعادة إنشاء فريق استعراض الأداء، لتحسين أداء الكيانات التي لم تحقق الأهداف المتعلقة بمواعيد استقدام الموظفين، وتمثيل المرأة في مناصب عليا في ميدان السياسات، واستكمال تقييمات الأداء.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٦١ - ومكتب إدارة الموارد البشرية بصدد إعادة تشكيل فريق استعراض الأداء، على النحو الذي أوصى به المجلس.

٦٢ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٢٢ من تقريره بأن تحدد معايير واضحة بشأن تفويض سلطة الشراء إلى كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن مستوى العتبات.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية:	لم تنفذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٨

٦٣ - وسوف يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية، بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، بتحديد معايير واضحة لتفويض سلطة الشراء إلى كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن مستوى العتبات.

٦٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٢٣ بأن تضع نموذجا لتفويض سلطة الشراء، يبين بوضوح المسؤوليات والمساءلة والتفاصيل الإجرائية والمتطلبات التدريبية، بما في ذلك لأغراض الرقابة. وينبغي وضع هيكل إداري منقح وواضح بما يمكّن من التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل ضمان وضوح إجراءات المشتريات وتحقيق الرقابة المناسبة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	لم تنفذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٨

٦٥ - وسيضع مكتب خدمات الدعم المركزية ذلك النموذج على النحو الموصى به. وتجدر الإشارة إلى أن الهيكل الإداري المنقح يستتبع تغييرات جوهرية من حيث هيكل إجراءات الشراء والتسلسل الإداري الخاص بها، الأمر الذي يتطلب إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٦٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٢٩ من تقريره بأن تقوم شعبة المشتريات بتحديد كيفية تقييم التعديلات على الأحكام النموذجية للعقود والشروط العامة لعقود الأمم المتحدة خلال التقييم التقني والتجاري، آخذة في الحسبان المخاطر التي يحتمل أن تواجهها المنظمة، وكيفية توثيق هذا التقييم.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

٦٧ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرتين ٢٢٧ و ٢٣٠ من تقرير المجلس. وبالإضافة إلى ما جاء في تلك التعليقات، سيقوم مكتب خدمات الدعم المركزية بالتنسيق مع مكتب الشؤون القانونية، من أجل إرساء عملية رسمية لتقييم حالات التعديلات التي تجرى مستقبلاً على الشروط العامة لعقود الأمم المتحدة.

٦٨ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٣٥ من تقريره بأن تستعرض الوضع المؤقت لأفرقة إدارة البيانات المؤقتة، وأن تعزز العملية من أجل ضمان أن يُسجّل البائعون مرة واحدة فقط، وضمان حفظ البيانات الرئيسية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٦٩ - ويشير مكتب خدمات الدعم المركزية إلى أن حالات ازدواج التسجيلات كانت أكثر وضوحاً في الماضي عندما جرى ترحيل البيانات من النظم القديمة إلى نظام أوموجا. بيد أن عدد حالات الازدواج وتكرارها قد انخفضاً بشكل هائل بعد عملية تنقية البيانات. لكن قد يستمر حدوث الازدواج في الحدوث في بعض الأحيان عندما يبدأ البائعون عملية التسجيل، ولا يستطيع المكتب التحقق من المعلومات إلا أثناء عملية التقييم بعد أن يقدم البائعون تلك المعلومات. وترى الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٧٠ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٤٠ من تقريره بأن تقوم بما يلي: (أ) الوقوف على الجوانب المتعلقة بالمعاملات من عملية الشراء في نظام أوموجا والخطوات التي تجرى خارج نظام أوموجا؛ (ب) استعراض عمليات الموافقة في نظام أوموجا في مختلف الكيانات الخاضعة لسلطة الإدارة، وتحديد سبل المضي قدماً لجميع الكيانات في إطار تفويض سلطة الشراء الموكّل لها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٧١ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٢٣٩ من تقرير المجلس.

٧٢ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٤٣ من تقريره بأن تحسّن الوضع وقياس الأداء فيما يتعلق بالعمليات الداخلية والعوامل الخارجية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٧٣ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٢٤٤ من تقرير المجلس.

٧٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٥٣ من تقريره بأن تكفل ما يلي: (أ) أن تتقيد جميع الصناديق القطرية المشتركة بالمعايير المنصوص عليها في الدليل التنفيذي للصناديق القطرية المشتركة؛ (ب) الانتهاء من استعراض للموارد البشرية لوحدة تمويل الأنشطة الإنسانية في أقرب وقت ممكن من أجل الوقوف على المعايير اللازمة لتحديد عدد وتوصيف الموظفين المطلوبين للقيام على النحو الأمثل بإدارة الصناديق القطرية المشتركة.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٧٥ - ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه قد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ المبادئ التوجيهية في جميع الصناديق القطرية المشتركة منذ استحداثها في شباط/فبراير ٢٠١٥. ويجري حالياً رصد امتثال الصناديق المذكورة للمعايير المنصوص عليها في الدليل التنفيذي. وسيجري استعراض الموارد البشرية لوحدة تمويل الأنشطة الإنسانية لضمان توافر العدد الكافي من الموظفين لتلك الصناديق.

٧٦ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٥٧ من تقريره بأن تستعرض حالات التأخر في صرف الأموال للتأكد من الأسباب التي أدت إليها ومعالجتها.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٧٧ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٢٥٦ من تقرير المجلس. وبالإضافة إلى ما جاء في تلك التعليقات، أدخلت تحسينات من خلال الرصد المتواصل لعملية الصرف والتنسيق الوثيق مع وحدات تمويل الأنشطة الإنسانية من خلال نظام إدارة المنح، الذي سيتم تعزيزه في قسم تنسيق شؤون التمويل بوحدة للشؤون المالية مكتملة الملاك.

٧٨ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٦٤ من تقريره بأن تستعرض المشاريع التي جرى فيها تجاوز الجداول الزمنية لتجهيز المشاريع وأن تتخذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن المشاريع يتم تجهيزها وفقاً للجداول الزمنية المحددة.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٧٩ - ويلتزم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحسين الجداول الزمنية لتجهيز المشاريع. ويجري معالجة مسألة الاتساق في جمع البيانات في نظام إدارة المنح للصناديق القطرية المشتركة من خلال جملة أمور منها تنفيذ المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بإشراك المنظمات غير الحكومية في الصناديق القطرية المشتركة.

٨٠ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٦٩ من تقريره بأن تقوم برصد تقديم البيانات المالية النهائية والتقارير السردية النهائية من جانب الشركاء المنفذين في حينها، وأخذ حالات التأخر بعين الاعتبار عند تقييم أداء الشركاء المنفذين.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٨١ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٢٦٨ من تقرير المجلس. وبالإضافة إلى ما جاء في تلك التعليقات، ستأخذ الإدارة في الاعتبار حالات التأخير في تقديم التقارير وأسباب هذا التأخير عند تقييم أداء الشركاء في إطار مؤشر أداء الشركاء الذي استحدث مؤخراً.

٨٢ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٧٢ من تقريره بأن تكفل صلاحية الاتفاق الطويل الأجل المتعلق بخدمات مراجعة الحسابات من أجل ضمان عدم انتهائه قبل التوصل إلى اتفاق طويل الأجل جديد حتى يتسنى تنفيذ خطة مراجعة الحسابات في الوقت المناسب.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٨٣ - ويضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الآن بمعالجة هذه التوصية، وقد أحرز بالفعل تقدماً كبيراً صوب وضع اتفاق عالمي طويل الأجل لخدمات مراجعة الحسابات.

٨٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٨٢ من تقريره بأن ترصد عن كثب التقدم المحرز في تقييم مخاطر الغش لضمان تحقيق النتائج المرجوة من العملية في الوقت المناسب.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٨

٨٥ - وتقوم الإدارة عن كثب برصد التقدم المحرز في تقييم مخاطر الغش وتقديم تقارير عن ذلك إلى لجنة الإدارة واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. ويرجى أيضا الرجوع إلى تعليقات الإدارة الواردة أدناه والمتعلقة بالتوصية الخاصة بفترة سابقة، الواردة في الفقرة ١٤٢ من تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. I)، الفصل الثاني).

٨٦ - كذلك أوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٨٣ من تقريره بأن تكفل إصدار معايير واضحة ومفصلة لتحديد التحقيقات العالية المخاطر والمعقدة.

الإدارة المسؤولة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية

حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٨٧ - وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن العملية التي يتبعها في تلقي القضايا هي عملية ناضجة بما فيه الكفاية ومتسقة في تطبيقها لمنع أي تعسف. فالاختبار ذو الجزأين الذاتي والموضوعي المطبق على جميع المسائل المتعلقة بتلقي القضايا كاف لتحديد مدى تعقيد تلك المسائل ومخاطرها. وترد تفاصيل هذه العملية في إجراءات التشغيل الموحدة التي يعمل بها المكتب فيما يتعلق بتلقي القضايا. ولذلك، يرجى من المجلس إغلاق ملف هذه التوصية.

٨٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٩٣ من تقريره بأن تقوم شعبة المشتريات، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، باستعراض عملية شراء سلع موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق توازن بين الحاجة إلى التوحيد القياسي للمتطلبات والامتثال لمبادئ الشراء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي توحيد أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات التعقيد المنخفض والقدرة المحدودة على العمل. وينبغي، كممارسة معتادة، توحيد المواصفات التقنية أو تحليل وتوثيق الأسباب الكامنة وراء عدم إمكانية توحيد المواصفات التقنية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٨

٨٩ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٢٩٤ من تقرير المجلس. وبالإضافة إلى ما جاء في تلك التعليقات، ستجري مراجعة إجراءات توحيد التكنولوجيا، المتبعة فيما يتعلق بأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل حضور ممثل شعبة المشتريات في الاجتماعات الشهرية لهيئة استعراض الهياكل

المعلوماتية. وسيجري أيضا تقييم حالة التوحيد من خلال مراعاة العنصر التجاري المتعلق بالتكلفة الإجمالية للملكية أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩٠ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٩٧ من تقريره بكفالة أن تتم عمليات شراء سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة من خلال عقد إداري أو الخاضعة لعملية توحيد المقاييس التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وفقا للقواعد المعمول بها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

٩١ - ويجري بالفعل في عملية التوحيد اتباع القواعد المنطبقة. ويعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع شعبة المشتريات لكفالة أن تبدأ جميع الاتصالات مع البائعين الجدد المحتملين عن طريق الشعبة.

٩٢ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٣٠٨ من تقريره بأن تقوم بما يلي: (أ) التصرف في الوقت المناسب في جميع الأصول التي أوقف استخدامها؛ (ب) وضع آليات مناسبة لكفالة أن تقدم جميع الإدارات المستعملة في الوقت المناسب طلبات التصرف في الأصول التي انتهى أجل استخدامها.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٩٣ - وتعمل وحدة إدارة الممتلكات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصرف في الأصناف البالغ عددها ٨٣ صنفا، وستقدم تقارير ربع سنوية عن الأصول إلى الإدارات المعنية، مشفوعة بقائمة بجميع الأصناف غير المستغلة لاستعراضها والتصرف فيها إذا لزم الأمر.

٩٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣١٥ من تقريره بأن تتخذ إدارة الشؤون السياسية الخطوات اللازمة لضمان التقييد بمؤشرات الإنجاز وتحقيق الأهداف المحددة لإجراء تقييم الاحتياجات الانتخابية في حينه.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٩٥ - وقد عدل الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ليعكس هذه العملية على نحو أفضل. وقدمت أحدث ميزانية مقترحة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لكي تقوم باستعراضها.

٩٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٢٠ من تقريره بأن تكفل إدارة الشؤون السياسية وجود مقاييس أداء قابلة للقياس الكمي وأن تحدد النواتج لجميع الإنجازات المتوقعة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٩٧ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٢١ من تقرير المجلس. وبالإضافة إلى ما جاء في تلك التعليقات، وحسب المشار إليه أعلاه، قدمت أحدث ميزانية مقترحة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لكي تقوم باستعراضها.

٩٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٢٤ من تقريره بتبسيط عملية صياغة الميزانية والاستناد فيها إلى افتراضات أكثر واقعية، مع مراعاة الاتجاهات السابقة.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١٨

٩٩ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٢٥ من تقرير المجلس.

١٠٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٢٨ من تقريره بأن تعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ميزانيتين للتدريب بناء على تحليل للاحتياجات التدريبية، وأن تكفلا متابعة التدريب على نحو سليم.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٠١ - وقد أجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان استعراضا دقيقا لمخصصاتها المالية لعام ٢٠١٧، بما شمل رصد جميع الأقسام التي تسير على المسار الصحيح أو البعيدة عنه، وإعادة برمجة الأموال في الحالات التي يتعذر فيها على الأقسام استكمال التدريب على النحو المقرر. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بإجراء تقييم شامل لاحتياجات التدريب في الربع الثاني من عام ٢٠١٧. وقد أفسح تحليل نتائج التقييم المجال أمام البعثة لكي تحدد الاحتياجات اللازمة لتدريب الموظفين ومديري البرامج دعما لولايتها وعملا بخطة العمل القطاعية. ويجري إدماج تلك المعلومات في خطة التدريب

لعام ٢٠١٨ واحتياجات البعثة من الميزانية. وستصدر لمديري البرامج تقارير إنفاق فصلية لكفالة أن تستخدم الأموال المخصصة.

١٠٢ - وأجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقييما شاملا لاحتياجات التدريب في أيار/مايو ٢٠١٥، ووضعت النتائج في الاعتبار عند إعداد خطة وميزانية التدريب لعام ٢٠١٦. وعقدت في ٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حلقة عمل لمدة نصف يوم بشأن إعداد ورصد ميزانية التدريب، تلتها استعراضات مع رؤساء الأقسام. وتطلب الإدارة إلى المجلس إغلاق ملف هذه التوصية.

١٠٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٣٤ من تقريره بأن تجري بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقييما واقعيا للاحتياجات من الأعتدة الجوية وأن تكفل مواءمة الأعتدة الجوية المتعاقد عليها مع الاحتياجات المدرجة في الميزانية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٠٤ - وأقرت البعثة بالحاجة إلى إعادة تشكيل هيكل أسطولها الجوي بما يتماشى مع التغييرات في الاحتياجات التشغيلية. وخفضت البعثة عدد ساعات الطيران المدرجة في الميزانية من ٣ ٠٠٠ إلى ٢ ٤٠٠ ساعة في عام ٢٠١٧، واقترحت إجراء تخفيض إضافي من ٢ ٤٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ ساعة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد اتخذت البعثة بالفعل خطوات لإعادة تشكيل أسطولها الجوي عن طريق تقليص عدد عناصر عتادها الجوي من ست إلى أربع طائرات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهو تاريخ انتهاء العقود الحالية لطائرتين. وستكون أسطول الطائرات الأربع الناتج عن ذلك من طائرتين ثابتتي الأجنحة وطائرتين مروحيتين.

١٠٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٤٦ من تقريره بأن تعزز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق آلياتها للرقابة الداخلية على إدارة الأسلحة والذخيرة.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٠٦ - وقامت البعثة بتعزيز الضوابط الداخلية لضمان المساءلة المادية فيما يتعلق بالأسلحة والذخيرة. وسجلت الأسلحة في نظام إدارة المخزون في غاليليو، وعين حراس للأسلحة ونواب لهم في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أرسيت عمليات يومية وشهرية للعد المادي للأسلحة والذخيرة، وعززت بشكل كبير سبل الوصول إلى مستودعات الأسلحة التابعة للبعثة وأمن تلك المستودعات.

١٠٧ - وأوصى المجلس كذلك في الفقرة ٣٤٧ من تقريره بأن تنظر البعثة في اعتماد المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة المتعلقة بإدارة المخزون من الذخائر والأسلحة.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٠٨ - وتنطبق أحكام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة في إطار إجراءات التشغيل الموحدة الحالية لإدارة الأسلحة والذخائر التي وضعها قسم الأمن التابع للبعثة في العراق. وستستمر وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون التابعة للبعثة في اتباع المبادئ التوجيهية القائمة ذات الصلة الصادرة عن إدارة شؤون السلامة والأمن، فضلاً عن المبادئ التوجيهية لإدارة الممتلكات. وقد تحسن التفتيش المادي والمساءلة فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر من خلال القيام بعمليات دقيقة للعد المادي يشارك فيها أفراد دعم البعثة وموظفو الأمن.

١٠٩ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٣٥٣ من تقريره بأن تنظر في إحالة جميع المهام المتصلة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت في غضون إطار زمني معقول.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١١٠ - وكان الغرض من تشكيل مكتب الدعم المشترك في الكويت، بوصفه كيانا مساندا يوفر الدعم الإداري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥، هو تزويد عملائه بخدمات إدارة التمويل وشؤون الموظفين غير المرتبطة بموقع معين. وقد توسع المكتب في تقديم الدعم الإداري، بحيث امتد نطاق ذلك الدعم من عمليته الأساسيين الأصليين، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ليشمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا. وبالإضافة إلى ذلك، استجابت الأمانة العامة لمبادرة رئيسية في إطار نظام أوموجا تهدف إلى تركيز عملية تجهيز كشوف المرتبات للموظفين الوطنيين وفرادى الضباط النظاميين التابعين لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في موقعين رئيسيين، أحدهما هو المكتب، أما الآخر فهو مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي بأوغندا. وقد وسع ذلك الإجراء نطاق خدمات كشوف المرتبات التي يقدمها المكتب لتشمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومركز الخدمات العالمي، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، إلى جانب بعض البعثات السياسية الخاصة الأخرى.

١١١ - وفي سياق كفالة أن يركز مكتب الدعم المشترك في الكويت على دوره كمكتب للدعم الإداري، احتفظت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بمهام الدعم التي تضطلع بها في الكويت، إذ تقوم بتوفير الخدمات اللوجستية وخدمات الصيانة للمكتب. ويتطلب ذلك أن يكون للبعثة وجود

أكبر بكثير في الكويت، وهو ما يعكس أيضا دورها القديم، إذ كان لها وجود في الكويت في سنوات نشرها الأولى في العراق.

١١٢ - وينصب تركيز مكتب الدعم المشترك في الكويت فيما يضطلع به من مهام لصالح البعثات المتلقية لخدماته على معايير محددة، يتمثل أهمها في توفير الخدمات غير المرتبطة بموقع محدد في مجال إدارة التمويل وشؤون الموظفين. ولا يغطي هذا النطاق من الخدمات جميع المهام التي تضطلع بها أية وظائف متبقية من وظائف البعثة في الكويت، لأن ذلك يقع خارج نطاق المكتب. فعلى سبيل المثال، تعمل الوحدة المتكاملة للسلوك والانضباط بموجب إطار تشغيلي لدعم أداء مهام السلوك والانضباط في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وهي كيان منفصل عن المكتب، ولا تربطها به صلة مشتركة سوى وجودها في الكويت.

١١٣ - وقد نفذت عملية نقل المهام إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت إلى أقصى حد ممكن في إطار ترتيب للمكاتب الخلفية، مع التركيز مؤخرا على توسيع عدد العملاء الذين سيخدمهم المكتب. وكما ذكر أعلاه، فإن المهام التي لا تساعد الترتيبات على أن يتولى المكتب إدارة شؤونها أبقى عليها خارج نطاق المكتب، مثل مهام السلوك والانضباط أو الترتيبات الأمنية التي تشتمل على آليات لرد التكاليف.

١١٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٥٩ من تقريره بأن تقوم الإدارة في البعثات المقبلة بوضع اعتمادات في الميزانية بناء على افتراضات واقعية من أجل تفادي الفروق الشاسعة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١٨

١١٥ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٦٠ من تقرير المجلس. وإضافةً إلى ذلك، تود الإدارة أن تشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا كانت أول بعثة تتطلب من الأمم المتحدة أن تستجيب بشكل عاجل لأزمة صحية. فلم تكن هناك أي بعثة مماثلة يمكن استخدامها كنقطة مرجعية في إعداد الافتراضات المتعلقة بهذه البعثة. وتود الإدارة أيضا أن تشير إلى أن مجموع نفقات هذه البعثة تجاوز الاعتماد النهائي بنحو ٧ ٠٠٠ دولار فقط (حيث بلغت النفقات النهائية ٧٥,٧١٥ مليون دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٥,٧٠٨ مليون دولار).

١١٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٦٢ من تقريره بأن تكفل الإدارة التقيد بالتدابير الخاصة، متى طُرحت هذه التدابير في ظروف خاصة.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني
حالة التوصية:	طُلب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١١٧ - حصل جميع الموظفين الذين نُشروا في بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا على تصريح السلامة الصحية من شعبة الخدمات الطبية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتقرر فيها تطبيق معيار إثبات السلامة الصحية، وحدث التزام صارم بهذا المعيار، رغم الضغوط الشديدة من أجل سرعة تعبئة أفراد البعثة. وتوجد أدلة على هذه التصاريح في السجلات الطبية، ولم تلتق الشعبة أي طلب لتقديم هذه الأدلة.

١١٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٦٧ من تقريره بأنه في حالات التصرف في ممتلكات الأمم المتحدة على سبيل الهدية أو التبرع أو البيع بالقيمة الاسمية أو النقل الحر، يجب توثيق إجراءات التسليم ونقل الملكية، والحصول على شهادات تسليم المعدات والتصرف في المواد، وحفظ السجلات بشكل مناسب.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

١١٩ - يتابع مكتب خدمات الدعم المركزية وإدارة الدعم الميداني هذه التوصية لضمان تسليم جميع أصول البعثة أو التصرف فيها وفقا للقواعد والإجراءات ذات الصلة.

١٢٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٧٩ من تقريره بأن تعدّل الإدارة هيكل الإدارة لاستبعاد أي خطر حصول تضارب في المصالح. وعلى وجه التحديد، يجب فصل دور كبير المستخدمين الذي يؤديه مدير شؤون الإدارة عن واجباته كمسؤول تنفيذي للمشروع وعن واجبات المسؤول الإداري لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٢١ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٨٠ من تقرير المجلس.

١٢٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٨٣ من تقريره بأن يفصل القيم على المشروع وظيفتي الإدارة المستقلة والإدارة المتكاملة للمخاطر، وأن يراجع وظيفتي إدارة المخاطر المختلفتين في دليل برنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ويحدد التواصل بينهما.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٢٣ - يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف حالياً بتعديل العقود من أجل مواءمة الخدمات المقدمة وتحويلها إلى خدمة مستقلة للمخاطر وخدمة متكاملة لإدارة المخاطر. وسيجري أيضاً تحديث دليل برنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ليعكس وظيفتي إدارة المخاطر.

١٢٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٨٧ من تقريره بأن يسعى القيم على المشروع إلى وضع إطار لاستمرارية الموظفين ضمن مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٢٥ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٨٨ من تقرير المجلس. وإضافةً إلى ذلك، يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف حالياً بمناقشة هذه المسألة مع مكتب إدارة الموارد البشرية لاستكشاف الخيارات المتاحة في الإطار الحالي، إن وجدت، لمعالجة توصية المجلس.

١٢٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٩١ من تقريره بما يلي: (أ) أن يضع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث الصيغة النهائية للأجزاء المتعلقة بمرحلة التشييد في دليل البرنامج؛ (ب) أن يوافق القيم على المشروع على دليل البرنامج وأن ينفذه.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٢٧ - قام فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بمراجعة وتعديل جميع الإجراءات المنصوص عليها في دليل برنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث من النواحي المتعلقة بمرحلة التشييد. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على عملية إدارة التغيير لضمان التحقق من صحة إجراءاتها وإدماجها في دليل برنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في الوقت المناسب لبدء مرحلة البناء.

١٢٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٩٧ بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فيما يتعلق بالطلبات المقبلة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، باستعراض ما إذا كانت منهجية التقييم ومعايير تبيين آثار قبول شروط العقد الأساسية وعدم قبولها بصورة مناسبة. ولهذا السبب، يمكن أن ينظر المكتب فيما يلي:

- (أ) توسيع واضح لنطاق تقييم التخفيف من المخاطر فيما يتعلق بالآثار المحتملة الناجمة عن عدم قبول مشروع العقد؛ أو
- (ب) تحديد شروط العقود الأساسية هذه التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى الأمم المتحدة وإدراجها في قائمة معايير النجاح/الإخفاق؛ أو

(ج) تعريف قبول مشروع العقد الكامل باعتباره معيار نجاح/إخفاق (ربما بالاقتران مع التخفيف من شروط العقود التي يبدو أنها لن تنال على الأرجح موافقة مقدمي العروض).

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٢٩ - وردت سبعة عروض لتشديد المبنى الدائم الجديد. وبعد تقييم العروض الواردة، انخفض احتمال عدم قبول مشروع العقد إلى حد كبير، حيث إن ٨٥ في المائة من مقدمي العروض قبلوا مشروع العقد دون تعديلات. كما أن المعايير التي يجري وضعها حالياً لعقد التجديد ولطلب العروض المتعلق به ستخضع للاستعراض في ضوء الآثار التي يحتمل أن تترتب على قبول العقد أو على عدم قبوله.

١٣٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ٤٠٢ بأن يستعرض مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بمشاركة محامين محليين ومن خلال النظر في جميع الآثار السلبية المحتملة، ما إذا كانت التعديلات/التوضيحات المتعلقة بنظام الضمانات المنصوص عليه في العقد (بما في ذلك الشروط والمواصفات) تعتبر ضرورية وممكنة. وإذا كانت ضرورية وممكنة، لعل المكتب يود النظر في وضع نظام واضح وشامل للضمانات في فقرة محددة من شروط العقود أو في وثيقة منفصلة.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٣١ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٤٠٥ من تقرير المجلس.

١٣٢ - كذلك أوصى المجلس في الفقرة ٤٠٣ من تقريره بأن يستعرض المكتب ما إذا يعتبر من الضروري إجراء تعديلات أو تقديم توضيحات بشأن احتمال تطبيق أحكام المعيارين SIA 118 و SIA 118/380 (فيما يتعلق بالمدفوعات والمطالبات، وغيرها) ومدى تطبيقهما.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٣٣ - يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث حالياً باتخاذ إجراءات في هذا الصدد، بما في ذلك إشراك مكتب الشؤون القانونية والمؤسسة القانونية الخارجية المعنية بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في عملية تقديم العروض لتشديد المبنى الدائم الجديد وفي استعراض وثائق طلب العروض ومشروع العقد وفقاً لذلك. وتعكس العروض المقدمة في هذه المناقصة كافة التعديلات والإيضاحات التي تقرر إدخالها عليه لضمان الوضوح. وستدرج القرارات نفسها بوضوح في عقد التجديد الذي يجري إعداده حالياً.

١٣٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٤٠٤ من تقريره، فيما يتعلق بصياغة العقود المقبلة، بأن يكفل مكتب الأمم المتحدة في جنيف مطابقة شروط العقود العامة ومواصفاتها بشكل أوثق.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٣٥ - انظر تعليقات الإدارة أعلاه بشأن التوصية الواردة في الفقرة ٤٠٣ من تقرير المجلس.

١٣٦ - وذكر المجلس في الفقرة ٤١١ من تقريره أنه يرى أن الجدول الزمني لمجموعة الأشغال التمهيدية ومجموعة أعمال تشييد المبنى الدائم الجديد طموح جداً، وأوصى بأن تتخذ الإدارة إجراءات فعالة خلال عملية الشراء المتعلقة بالمبنى الدائم الجديد، لأن أي تأخير إضافي سيمسّ بالالتزام بالتاريخ المتوخى لبدء التشييد. ولكن يجب ضمان قيادة الأعمال على نحو دقيق وصارم لأن مواطن الضعف في ذلك السياق قد تسبب مزيداً من التأخير.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

١٣٧ - يجري الآن تنفيذ إجراءات شراء المبنى الدائم الجديد. وقدم مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى شعبة المشتريات توصيته بشأن الجهة التي يجب أن يمنح العقد لها. ومن المتوقع أن تتمكن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث من تعويض التأخير الذي استمر ثلاثة أسابيع نتيجة تمديد الموعد النهائي لتقديم العروض. ولا يزال الموعد المقرر لإنجاز المبنى الدائم الجديد هو نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ كما كان محددًا منذ البداية.

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة بشأن الفترات المالية السابقة

لمحة عامة

١٣٨ - كررت الجمعية العامة في الفقرة ٩ من القرار ٢٦١/٧١ ألف طلبها إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تفسيراً وافياً لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما التوصيات التي صدرت قبل عامين أو أكثر ولم تنفذ بالكامل بعد.

١٣٩ - وأورد المجلس في المرفق الأول لتقريره عن الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) موجزاً لحالة التنفيذ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالنسبة لتوصياته الـ ٩٨ المتعلقة بفترات مالية سابقة التي كانت لا تزال قائمة. ومن بين هذه التوصيات الـ ٩٨، ١٧ توصية نفذت بالكامل (١٨ في المائة)، و ٦٦ توصية كانت لا تزال قيد التنفيذ (٦٧ في المائة)، و ١٠ توصيات لم تنفذ (١٠ في المائة)، و ٥ توصيات تجاوزتها الأحداث (٥ في

المائة). ولاحظ المجلس أن النسبة المئوية للتوصيات القائمة التي تم تنفيذها زادت من ٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٦، وأن هناك خطوات اتخذت نحو تنفيذ ٦٧ في المائة من التوصيات المعلقة.

١٤٠ - وترد في الجدول ٣ الحالة العامة للتنفيذ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالنسبة للتوصيات الواردة في تقارير المجلس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للفترة المالية الخمس الماضية.

الجدول ٣

الحالة العامة للتنفيذ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالنسبة للتوصيات التي أوردتها مجلس مراجعي الحسابات في تقاريره عن الأمم المتحدة خلال الفترات السابقة

الفترة/رمز التقرير	التوصيات التي نفذت	التوصيات التي لا تزال قيد التنفيذ التي لم تنفذ ملفها/تجاوزتها الأحداث المجموع	التوصيات التي أغلق المجلس	التوصيات التي لم تنفذ	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث المجموع
٢٠٠٨-٢٠٠٩ / (A/65/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) ٦٤	٢	٦	٧٢		
٢٠١٠-٢٠١١ / (A/67/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) ٢٥	٢	١٣	٤٠		
٢٠١٢-٢٠١٣ / (A/69/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) ٧	١٤	٥	٢٨		
٢٠١٤ / (A/70/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) ٤	١٨	١	٢٦		
٢٠١٥ / (A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) ٧	٣٢	٢	٤٤		
المجموع	١٠٧	٦٦	١٠	٢٧	٢١٠
النسبة المئوية	٥١	٣١	٥	١٣	١٠٠

١٤١ - يوجز الجدول ٤ الحالة العامة للتنفيذ حتى آب/أغسطس ٢٠١٧ بالنسبة للتوصيات الـ ٧٦ التي حددها المجلس باعتبارها إما "قيد التنفيذ" أو "لم تنفذ" حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

الجدول ٤

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي أدرجت باعتبارها لم تنفذ بالكامل في المرفق الأول لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

الإدارة (الإدارات) المسؤولة	التوصيات التي أغلق المجلس	التوصيات التي لم تنفذ	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات التي لم تنفذ	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات التي أغلق المجلس	التوصيات التي لم تنفذ	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات التي لم تنفذ	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث
إدارة الشؤون الإدارية	٥٤	١٣	١	١	٣٩	٣٢	٨			
إدارة الشؤون السياسية	١	١	-	-	-	-	-			
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٣	-	-	-	٣	٣	-			
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	١	-	-	-	١	-	١			

الإدارة (الإدارات) المسؤولة	التوصيات التي نُفذت/تُطلب إغلاق ملفها	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات التي لم تُنفذ	التوصيات التي لا تزال قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ لم يحدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي حدد لها تاريخ لم يحدد لها تاريخ مستهدف
مكتب الشؤون القانونية	٢	٢	-	-	-	-
إدارات متعددة	١٥	٥	-	١٠	٥	٥
المجموع	٧٦	٢١	١	١	٥٣	٤٠
النسبة المئوية	١٠٠	٢٨	١	١	٧٠	١٤

١٤٢ - كما هو مبين في الجدول ٤، هناك ٢١ توصية (٢٨ في المائة) من التوصيات الـ ٧٦ التي حددها المجلس باعتبارها إما "قيد التنفيذ" أو "لم تنفذ" نفذت لاحقاً أو قدم طلباً لإغلاق ملفها وتوصية واحدة (١ في المائة) تجاوزت الأحداث وتوصية واحدة (١ في المائة) ولم تنفذ، و ٥٣ توصية (٧٠ في المائة) كانت قيد التنفيذ حتى آب/أغسطس ٢٠١٧. ومن بين الـ ٥٤ توصية التي كانت قيد التنفيذ أو لم تنفذ، كان من المقرر تنفيذ ١٢ توصية قبل نهاية عام ٢٠١٧، و ٢٢ توصية في عام ٢٠١٨، و ٦ توصيات فيما بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، و ١٤ توصية ذات طابع مستمر.

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥^(٢)

١٤٣ - أوصى المجلس في الفقرة ٤٧ من تقريره بأن يُنظر بالكامل في التخفيضات المعروفة في النفقات إلى جانب الزيادات المعروفة في النفقات عند إعداد تقريرَي الأداء الأول والثاني.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	تُطلب إغلاق ملفها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٤٤ - في حين أن تقرير الأداء الثاني يعكس التعديلات التي أدخلت على الميزانية لمراعاة الدروس المستفادة من الإنفاق الفعلي والتوقعات ذات الصلة، فإن شكل تقرير الأداء الأول وأسلوب عرضه يتماشان مع قرار الجمعية العامة ٢٠١١/٣٢. ويتضمن تقرير الأداء الأول جدولاً يبين النفقات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر. وسيلزم الحصول على موافقة الجمعية العامة على أي تعديلات في شكل تقرير الأداء الأول، بما في ذلك تنقيح التعديلات المدخلة عليه استناداً إلى النفقات الفعلية. ومطلوب الآن من المجلس إغلاق ملف هذه التوصية.

١٤٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ٥٦ من تقريره بأن تحسن الإدارة تمحيص الالتزامات المفتوحة في نهاية السنة بتقديم توجيهات أكثر تفصيلاً بشأن السبل التي ينبغي أن ينتهجها الموظفون لإثبات الحاجة إلى الاحتفاظ بها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٤٦ - سيستمر مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في تعزيز رصد وتمحيص الالتزامات المفتوحة في نهاية السنة تمشيا مع توصية المجلس. وستقدم توجيهات أكثر تفصيلا إلى الكيانات المعنية بشأن استعراض الالتزامات المفتوحة، وضرورة الإبقاء على الالتزامات في سياق تقرير الأداء الثاني للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وعملية إقفال الحسابات في نهاية عام ٢٠١٧.

١٤٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ٥٧ من تقريره بأن تجري الإدارة استعراضا للالتزامات المفتوحة خلال السنة، وبوجه خاص في نهاية السنة، لعدم قبول أي التزام يبدو أنه لا توجد ضرورة إلى الاحتفاظ به.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

١٤٨ - واصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات استعراض الالتزامات المفتوحة بانتظام، ولا سيما في نهاية السنة، ويتواصل مع الإدارات والمكاتب بشأن المسائل المشار إليها. وستقدم توجيهات أكثر تفصيلا إلى الكيانات المعنية بشأن استعراض الالتزامات المفتوحة، وضرورة الإبقاء على الالتزامات في سياق تقرير الأداء الثاني للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وعملية إقفال الحسابات في نهاية عام ٢٠١٧.

١٤٩ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨٨ من تقريره بأن تقوم الإدارة بتقييم الحالة الراهنة لتنفيذ التوصيات التسع الصادرة عن الفريق العامل والإبلاغ عن التقدم المحرز في التقرير المرحلي السنوي المقبل عن المسألة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	تجاوزتها الأحداث
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٥٠ - تكرر الإدارة أن هذه التوصية تجاوزتها الأحداث. فكما هو مبين في تعليقات الإدارة السابقة المقدمة إلى المجلس، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٤ من قرارها ٢٨٣/٧١، أن يدرج في التقرير المرحلي السابع عن المسألة خطة تفصيلية لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. وفي حين أن الخطة الجديدة قد تشمل بعض العناصر التي أوصى بها الفريق العامل المعني بالإدارة القائمة على النتائج، فإنها ستكون مختلفة اختلافا كبيرا، إذ سيتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة الناشئة عن تنفيذ نظام أوموجا.

١٥١ - وكرر المجلس، في الفقرة ٩٠ من تقريره توصيته السابقة بأن تحدد الإدارة الطريقة التي ستتيح لها ربط استهلاك الميزانية بشكل أوثق مع ما تحقق من حيث النواتج والنتائج، والإطار الزمني الذي سيمكنها في حدوده تحقيق ذلك، وأن تضع خطة مفصلة لإدراج الإدارة القائمة على النتائج كجزء من العمل المعتاد، مع تحديد المسؤوليات والموارد بوضوح.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	لم تنفذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	مستمر

١٥٢ - هذه المسألة تتسم بالتعقيد وتتطلب إجراء المزيد من الاستعراض والتحليل من منظور القيمة المضافة لمحااسبة التكاليف، نظراً لأن هناك عدداً من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الصلة القائمة بين هذين المجالين؛ مثل التحسن في النسبة المئوية للنواتج مقابل زيادة تكاليف الوظائف المتصلة بمضاعفات تسوية مقر العمل وارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة. ولذلك، ففي الوقت الذي يتواصل فيه إنجاز النواتج، تنخفض تكاليف إنجازها بسبب عوامل خارجة عن سيطرة الأمانة العامة.

١٥٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ٩٩ من تقريره أن تسرع الإدارة العملية التي تقوم بها حالياً لتعزيز مقاييس الأداء التي تستخدمها الإدارات في قياس النتائج والإبلاغ عنها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

١٥٤ - نُفذت هذه التوصية ولا تزال تُنفذ، وتجلى ذلك مؤخراً في سياق الأعمال التحضيرية لوضع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، حيث أُدخلت تنقيحات على عناصر الإطار الاستراتيجي لجعلها أكثر توجهاً نحو تحقيق الأثر المنشود.

١٥٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ١١٢ من تقريره بأن تضع الإدارة خطة مفصلة لكيفية الاستفادة على أفضل وجه من الموارد الحالية لتحسين التقييم على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك مستوى وأنواع الاستعراضات التي يتعين عليها الاضطلاع بها، والمهارات والقدرات المطلوبة للقيام بها، والكيفية التي يمكنها أن تستقي بها دروساً من النهج القائمة لدعم الموظفين على نحو فعال من حيث التكلفة لإجراء التقييمات الذاتية من خلال أساليب، مثل تدريب الموظفين على الأدوات والطرائق التقييمية القياسية.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	مستمر

١٥٦ - يعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع إدارة الشؤون الإدارية حاليا على وضع مقترحات لتعزيز التقييم. وقدم كلاهما مقترحاته إلى المكتب التنفيذي للأمين العام، ويجري النظر في تلك المقترحات في سياق مقترحات الإصلاح الإداري الداخلي التي سيقدمها الأمين العام قريبا.

١٥٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٢٢ من تقريره بأن تكفل الإدارة أن يكون رسم الإيجار تمثيلا دقيقا للأسعار السائدة في السوق حاليا في كل موقع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٥٨ - تواصل الإدارة بذل الجهود لتكفل أن يكون رسم الإيجار تمثيلا دقيقا للأسعار السائدة في السوق حاليا في كل موقع.

١٥٩ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٢٦ من تقريره بأن تستعرض الإدارة اكتمال البيانات في وحدة إدارة العقارات في نظام أوموجا وضمان وجود ضوابط كافية للتحقق من نوعية البيانات.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٦٠ - بذل مكتب خدمات الدعم المركزية جهودا كبيرة من خلال رصد الأداء وتوفير التوجيه والتدريب والدعم لإثراء البيانات العقارية في جميع الكيانات. بيد أن مجال حفظ السلام لا يزال يتطلب مزيدا من الإثراء لضمان اكتمال البيانات العقارية في نظام أوموجا. وستعمل إدارة الدعم الميداني، بدعم من المكتب، على معالجة أوجه القصور هذه بعد الانتهاء من مشروع وقف تشغيل نظام غاليليو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٦١ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٣١ من تقريره بأن تجري الإدارة دراسات عن الاستخدام في جميع المواقع الرئيسية للأمانة العامة لتحديد الحجم والتكوين المطلوبين للعقارات من أجل دعم طلبات الحصول على التمويل في المستقبل على نحو أفضل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

١٦٢ - أُضيفت إلى نظام أوموجا الموسع ٢ خاصية يمكن من خلالها تتبع معدلات الاستخدام، ويقوم مكتب خدمات الدعم المركزية بوضع منهجية موحدة لإجراء الدراسات بشأن الاستخدام.

١٦٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٣٥ من تقريره بأن تضع الإدارة فئات موحدة للتكاليف ليستخدمها كل مركز من مراكز العمل من أجل تحسين الشفافية والتمكين من الإبلاغ عن "تكلفة العقارات لكل موظف" في كل موقع.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٨

١٦٤ - قام مكتب خدمات الدعم المركزية بتنسيق إجراءات تهدف إلى وضع المعايير المرجعية عن طريق الشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق التي تضم المقر وجميع المكاتب الموجودة خارج المقر. ويقوم المكتب أيضا بوضع مؤشر أداء رئيسي لـ "تكلفة العقارات لكل موظف" كي يُستخدم لأغراض الإبلاغ في إطار العمليات المقبلة لوضع المعايير المرجعية.

١٦٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٣٧ من تقريره بأن تضع الإدارة نموذجا موحدا لاقتراح ميزانيات الصيانة من أجل تحسين إمكانية المقارنة بين مراكز العمل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٦٦ - يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية بإعداد صيغة موحدة للمقترحات الخاصة بميزانيات الصيانة لإدراجها في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين.

١٦٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٤١ من تقريره بأن تقوم الإدارة بتصميم مجموعة مشتركة من مقاييس الأداء للمساعدة على وضع معايير مرجعية للأداء في كل مركز من مراكز العمل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٨

١٦٨ - انظر تعليقات الإدارة أعلاه بشأن التوصية الواردة في الفقرة ١٣٥ من تقرير المجلس.

١٦٩ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٤٣ من تقريره بأن تصمم الإدارة مجموعة مشتركة من مقاييس الأداء من أجل تحسين الاتساق في تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٨

١٧٠ - يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية حالياً بوضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية الموحدة التي ستستخدم لأغراض إعداد التقارير لأغراض الإبلاغ في إطار عمليات وضع المعايير المرجعية التي ستتم في المستقبل.

١٧١ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٥٤ من تقريره بأن تستعرض الإدارة نموذج الموارد الحالي لوحدة إدارة الممتلكات الخارجية وأن تحدد ما إذا كانت لديها القدرات والمهارات اللازمة للوفاء بمستويات الطلب الحالية والمقبلة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٧٢ - قدمت الإدارة إلى الجمعية العامة اقتراحاً لتعزيز وحدة إدارة الممتلكات الخارجية، وورد هذا الاقتراح في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/6 (Sect. 29D)).

١٧٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٥٧، بأن تضيف الإدارة الصبغة الرسمية على استخدام المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع التي وضعتها وحدة إدارة الممتلكات الخارجية في جميع مشاريع التشييد الكبرى.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٧٤ - تقوم الإدارة حالياً بوضع سياسة من شأنها أن تضيف الطابع الرسمي على استخدام المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع التي وضعتها وحدة إدارة الممتلكات الخارجية في جميع مشاريع التشييد الكبرى. وستُنشر هذه السياسة بعد الانتهاء من التشاور مع جميع الأطراف المعنية.

١٧٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٦٠ من تقريره بأن تنظر الإدارة في أفضل السبل لتحسين الاتساق في إدارة العقارات عن طريق ما يلي: (أ) وضع استراتيجية عقارية على الصعيد العالمي؛ أو (ب) تحديد نهج موحد لوضع استراتيجيات محلية للعقارات، مع ضمان مراعاة آثار المبادرات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالنحول في تسيير الأعمال على الاحتياجات من العقارات في المستقبل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٧٦ - أدرجت الإدارة استراتيجية عالمية للعقارات في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين.

١٧٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٦٦ من تقريره بأن يعزز مكتب إدارة الموارد البشرية آلياته لرصد الأداء، بأساليب منها إعادة تشكيل فريق استعراض الأداء على النحو المقترح، بغية تحسين أداء الكيانات التي لم تحقق الأهداف المرتبطة باستقدام الموظفين من حيث المدة التي تستغرقها عملية الاستقدام، ومعدلات الشغور، وإنجاز تقييمات الأداء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٧٨ - ستعيد الإدارة تشكيل فريق استعراض الأداء، على النحو الذي أوصى به المجلس. بيد أن الإدارة تلاحظ أن هذه التوصية تكررت في التوصية الواردة في الفقرة ٢١١ من تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن أجل تفادي عد التوصية الواحدة مرتين، مطلوب من المجلس أن يغلق ملف هذه التوصية.

١٧٩ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٦٩ من تقريره بأن تضع الإدارة مؤشرات لمعالجة القضايا التأديبية. وينبغي أن تشمل هذه المؤشرات ما يلي: (أ) نسبة الإحالات التي تؤدي إلى فتح قضية؛ (ب) طول الفترة الزمنية التي تفصل بين الإحالة وفتح القضية؛ (ج) المدة التي تستغرقها القضايا عموماً؛ (د) نتائج القضايا. وينبغي أن تُستخدم المؤشرات لدعم إدخال تحسينات على عمليتي إحالة القضايا ومعالجتها.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

١٨٠ - ستضع إدارة الشؤون الإدارية مؤشرات لمعالجة القضايا التأديبية، بالتنسيق مع الإدارات والمكاتب الأخرى المعنية في الأمانة العامة. ومع ذلك، فإن الإدارة تعتبر أن الجزء (ب) من التوصية قد نفذ بالفعل لأن مكتب إدارة الموارد البشرية لديه هدف يتمثل في ألا تزيد المدة عن ثلاثة أشهر بين إحالة القضية واتخاذ أول إجراء بشأنها.

١٨١ - ويواظب مكتب خدمات الرقابة الداخلية على قياس بعض المؤشرات المذكورة في التوصية، وتظهر هذه المعلومات في مقاييس الأداء الخاصة به.

١٨٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٨٦ من تقريره بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بما يلي: (أ) تحليل القدرات الإضافية المطلوبة من نظام أوموجا من أجل تحسين تنفيذ إطار التنقل، بإدماج سمات مثل استخلاص البيانات الأساسية المتعلقة بالتحركات، حتى في حال عدم تغيير مركز العمل، واستخلاص معدل الشغور حسب الشبكات الوظيفية، وتعزيز تتبع النفقات، ووضع ضوابط وتدابير تحقق لضمان اتساق تسجيل المعلومات من جانب جميع الكيانات، في غضون إطار زمني

محدد؛ (ب) رصد اتجاه التحركات بين فئات مراكز العمل، والسعي إلى زيادة الحركة بين الفئات المختلفة، من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية المرتبطة بالتنقل على نحو أفضل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٨

١٨٣ - الوحداتان المخصصتان في نظام أموجا لإدارة شؤون الموظفين وإدارة الموارد البشرية في المنظمة ستيسران استخلاص معلومات أكثر تفصيلاً عن الحد الأقصى لشغل الوظائف بالنسبة للوظائف العادية وبالنسبة أيضاً للوظائف غير الخاضعة لمبدأ التناوب. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب إدارة الموارد البشرية مع المكاتب الأخرى ذات الصلة لتحسين تتبع النفقات المتصلة بتحركات الموظفين.

١٨٤ - وأوصى المجلس الفقرة ١٩٨ من تقريره شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية بما يلي: (أ) أن تنظر في اعتماد مدخلات أكثر تركيزاً أثناء إعداد الميزانية، وذلك لكفالة امتثال أفضل من حيث تحقيق الأهداف؛ (ب) أن تحدد أسباب عدم تحقيق الأهداف وأن تتخذ إجراءات تصحيحية مناسبة لكفالة تحقيق الغايات بالنسبة لجميع الأهداف والنواتج المحددة في الميزانية البرنامجية؛ (ج) أن تبذل جهوداً لزيادة أحجام العينات الخاصة بالدراسات الاستقصائية للحصول على تعقيبات، وأن تنفذ الاستقصاءات الموحدة في وقت مبكر، وهو الأمر الذي من شأنه أن ينتج المزيد من البيانات الموثوقة لدعم الاستنتاجات الناتجة عنها؛ (د) أن تضع آلية لتقييم أثر الخدمات المقدمة، وكذلك الأثر الناتج عن عدم تحقيق الأهداف؛ (هـ) أن تضمن قياس وتوثيق جميع معايير الأداء المحددة في الميزانية البرنامجية، والإبلاغ عنها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠٢٠

١٨٥ - استعرض مكتب إدارة الموارد البشرية إنجازاته للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ووجد أن العمل يسير في المسار الصحيح نحو تحقيق الكثير منها. وستتناول الإدارة الجزء (أ) من التوصية عند صياغة الإطار الاستراتيجي المقبل. غير أن الأهداف لن تظهر إلا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، التي سيبدأ إعدادها في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، وستعتمد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. والمكتب يعتبر أن الجزء (ب) من التوصية قد نُفذ بالفعل، حيث إن استقصاء رضا العملاء أُنجز بالنسبة لمستخدمي البرامج المنسقة مركزياً في نظام إنسبيرا لإدارة التعلم، وبذلك تم استقصاء آراء جميع المشاركين.

١٨٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢١٤ من تقريره بأن تقوم شعبة الخدمات الطبية بما يلي: (أ) تصميم استقصاءات للآراء تطلب تقديم اقتراحات محددة للتحسين؛ (ب) وضع بروتوكولات

محددة تحديدًا جيدًا، وتدريبُ الموظفين بالشكل المناسب لكفالة التخفيض إلى الحد الأدنى من حالات التأخير التي يمكن تفاديها والتي ترجع إلى نقص في الوثائق، وبذلك تيسير الإسراع في إصدار تصاريح السلامة الصحية؛ (ج) تحديد معايير لقياس مدى تحقيق الغايات المتصلة بأنشطتها الاستراتيجية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١٨

١٨٧ - حصلت شعبة الخدمات الطبية من جهة خارجية على استبيان لقياس رضا العملاء، من الاستبيانات التي ثبتت صلاحيتها بالتجربة، وسيجري تعميمه على جميع عيادات الأمم المتحدة في العالم. وبدأ بالفعل تنفيذ إجراء جديد لإصدار تصاريح السلامة الصحية. ويجري حالياً تنفيذ تدابير جديدة على أساس تجريبي ويجري استعراضها في الاجتماعات الداخلية الفصلية للجنة الإدارة الاستراتيجية للشعبة.

١٨٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٤١ من تقريره، في حالات قبول عروض منخفضة بشكل استثنائي، بإدراج شروط مناسبة لضمان أداء البائع ومؤشرات أساسية على ذلك الأداء، وذلك في جميع العقود وبصورة آلية بغية حماية مصلحة الأمم المتحدة. كما ينبغي أن يخضع الإفراج عن مدفوعات تلك العقود لزيادة في التدقيق لضمان تسليم قيمة مقابلة متناسبة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٨٩ - يولي مكتب خدمات الدعم المركزية اهتماماً خاصاً إلى الحالات التي تُقبل فيها عروض منخفضة بشكل استثنائي، ويدرج في العقود شروطاً مناسبة لتأمين أداء البائعين ومؤشرات أساسية لهذا الأداء. وفيما يتعلق بمطلب زيادة التدقيق قبل السداد، يُشجّع مديرو العقود على إيلاء اهتمام خاص لجميع العقود. وإضافة إلى ذلك، تواصل شعبة المشتريات توفير التدريب على إدارة العقود للإدارات المقدمة لطلبات الشراء. وكذلك، سيصدر المكتب مذكرة إلى الجهات المقدمة لطلبات الشراء ليطلب منها أن تولي اهتماماً خاصاً لهذه العقود وتبذل العناية الواجبة في التعامل معها.

١٩٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٥٦ من تقريره بأن يُدرج الإطار القانوني لتقديم الأموال إلى الشركاء على سبيل الهبة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة رسمياً.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

١٩١ - تجري إدارة الشؤون الإدارية مشاورات مع مكتب الشؤون القانونية بشأن الأنظمة والقواعد المالية المحددة التي ينبغي اقتراحها لإنشاء الإطار القانوني العام اللازم لمنح الأموال للشركاء المنفذين.

١٩٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٦٤ من تقريره بأن تضع الإدارة إطاراً مشتركاً لإدارة الشركاء يقوم على المبادئ ويحدد الإجراءات الرئيسية التي يجب أن تتبعها جميع كيانات الأمانة العامة. وتيسيراً لوضع هذا الإطار المشترك، ينبغي على الأمانة العامة أن تجري استعراضاً لدورة حياة إدارة المشاريع من بدايتها إلى نهايتها، يشمل المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين واستعراضاً لجميع الممارسات الحالية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٩٣ - استجابة للفقرتين ٨ و ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٧١ والقاعدة الجديدة المتعلقة بالشركاء المنفذين الذي أعقبت هذا القرار، تقوم الإدارة حالياً بوضع إطار مشترك لإدارة الشركاء يقوم على المبادئ.

١٩٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٦٩ من تقريره بأن تستكمل الإدارة وضع نموذجها الموحد للاتفاق مع الشركاء المنفذين والذي تدرج فيه الأحكام المناسبة المتعلقة بمكافحة الغش وبالجزئات ومراجعة الحسابات، وأن تصدر هذا النموذج مع تحديد السلطة المختصة.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٩٥ - تواصل الإدارة العمل على إصدار نموذج موحد للاتفاق مع الشركاء المنفذين. ويندرج هذا الإجراء ضمن خطط عمل الفريق العامل المعني بالشركاء المنفذين المنشأ في إطار الإدارة المركزية للمخاطر.

١٩٦ - وكرر المجلس في الفقرة ٢٧٠ من تقريره توصيته السابقة بإنشاء آليات لتبادل المعلومات عن الشركاء المنفذين تشمل إجراءات العناية الواجبة، ومسائل التنفيذ، وتقييمات الأداء التي تجريها كيانات الأمم المتحدة والجهات الشريكة التي عملت معها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٩٧ - تواصل الإدارة العمل على إصدار نموذج موحد للاتفاق بالتعاون مع الشركاء المنفذين، ويدخل هذا العمل ضمن خطط عمل الفريق العامل المعني بالإدارة المركزية للمخاطر.

١٩٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٨٣ من تقريره بأن يكفل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تطبيق إطار الضمانات الجديد وإدماجه بصورة موحدة في جميع المكاتب القطرية. وعلى وجه الخصوص، يتعين على المكتب أن يحسن على نحو عاجل جمع بيانات نتائج أنشطة الرصد التي جرت خلال السنة، وتحليلها، لتأكيد أن هناك ضمانات كافية على استخدام الأموال للأغراض المتوخاة.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٩٩ - يجري حاليا إعداد لوحات متابعة خاصة بالصناديق القطرية المشتركة وذلك في وحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في نظام أوموجا؛ ويُتوقع أن يبدأ تشغيل هذه اللوحات بنهاية عام ٢٠١٧.

٢٠٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٨٦ من تقريره بأن تجري الإدارة استعراضا شاملا للوظائف التي تؤديها نظم إدارة المنح القائمة ولاحتياجات المستخدمين والجهات المعنية الأخرى من المعلومات قبل وضع الصيغة النهائية لنطاق التوسعة ٢ لنظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٠١ - تم الانتهاء من وضع الهيكل العام لهذه الوحدة المخصصة لإدارة المنح في نظام أوموجا ويجري الآن التخطيط لبدء تشغيلها، وذلك أن بعد إجراء بحوث ومناقشات مستفيضة مع المسؤولين عن العمليات، بما في ذلك حلقة عمل لدراسة كافة الخصائص الوظيفية التي تؤديها الوحدة فيما يتعلق بتلبية احتياجات وحدات الأعمال في الأمم المتحدة.

٢٠٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٩٢ من تقريره بأن تضع الإدارة توجيهات مناسبة بشأن المخاطر على مستوى المشاريع تدعم نهج إدارة المخاطر الأوسع نطاقا الذي تأخذ به الأمانة العامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٠٣ - صدر دليل مفصل للإدارة المركزية للمخاطر للمديرين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ يشرح الكيفية التي يمكن لها لجميع كيانات الأمانة العامة أن تنفذ إطار فعال لإدارة المخاطر المركزية على أساس السياسة والمنهجية الموحدين على نطاق الأمانة العامة. وتم تكميل هذا الدليل بالأدوات ونماذج ذات الصلة التي يمكن أن تستخدم أيضا في تقييم المخاطر على مستوى المشاريع. والإدارة تعتبر أن هذه التوصية نفذت بالكامل وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٢٠٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٩٦ من تقريره، في ضوء التأخيرات المشار إليها أعلاه، بأن تعيد الإدارة تقييم واقعية الجداول الزمنية المحددة في خطط العمل المتعلقة بالمخاطر والمعتمدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٠٥ - كما ورد في التقرير السابق إلى المجلس، فقد قام المسؤولون المعنيون بالمخاطر المؤسسية بتنقيح الجداول الزمنية، وقدموها رسمياً إلى لجنة الإدارة من خلال "سجل الأداء المتعلق بالتقدم المحرز في خطط معالجة المخاطر والتصدي لها". وبالنظر إلى أن اللجنة وافقت على الجداول الزمنية المنقحة، تطلب الإدارة من المجلس أن يغلق ملف هذه التوصية.

٢٠٦ - وكرر المجلس في الفقرة ٣٠٣ من تقريره توصيته السابقة بأن تقوم الإدارة بوضع خطة تنفيذ مفصلة لجميع عناصر الإدارة المركزية للمخاطر، تحدد بوضوح ما يلزم من جدول زمني ومعالم ومنجزات متوخاة وموارد.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٠٧ - تلاحظ الإدارة أن جميع العناصر اللازمة لتنفيذ إطار الإدارة المركزية للمخاطر على نطاق الأمانة العامة وضعت موضع التطبيق، ولذلك تعتبر أن هذه التوصية نفذت وتطلب من المجلس إغلاق ملفها. وتشمل تلك العناصر ما يلي:

- (أ) وضع سياسة معتمدة رسمياً للإدارة المركزية للمخاطر؛
- (ب) وضع منهجية مفصلة لتنفيذها
- (ج) تنفيذ تقييم للمخاطر على نطاق الأمانة العامة وإعداد خطط عمل لتخفيف المخاطر التي يتم تحديدها؛
- (د) إعداد دليل مفصل للمديرين بشأن الإدارة المركزية للمخاطر، وتكميله بالأدوات والنماذج ذات الصلة، من أجل تمكين المديرين من تنفيذ هذه العملية على مستوى الإدارات/المكاتب الإقليمية؛
- (هـ) وضع هيكل حوكمة رسمي، يشمل وظيفة الإدارة المركزية للمخاطر، ولجنة على مستوى كبار المسؤولين معنية بالإدارة المركزية للمخاطر (لجنة الإدارة)، ومسؤولين عن المخاطر المؤسسية معينين رسمياً للتعامل مع المخاطر الحاسمة، وأفرقة عاملة مكرسة لمعالجة المخاطر
- (و) القيام بالرصد والإبلاغ المنتظمين، على أساس ربع سنوي إلى لجنة الإدارة، وعلى أساس سنوي إلى الجمعية العامة؛

(ز) إنشاء عملية تقييم مخاطر تهدف إلى تحديث سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة، وتكملها بتقييم مفصل للمخاطر المرتبطة بمكافحة الغش؛

(ح) برنامج اتصال يشمل دورات تدريبية للمنسقين تقوم على أساس الحضور الشخصي، وبرنامج إلكتروني متاح على موقع إنسبيرا (Inspira) وموقع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وشبكة مخصصة للممارسين، وصفحات شبكية ومقالات مخصصة على موقع iSeek.

٢٠٨ - وكرر المجلس، في الفقرة ٣١٢ من تقريره توصيته السابقة بشأن الغش وشجع الإدارة بقوة على استعراض نهجها فيما يتعلق بإشراك سلطات إنفاذ القانون المحلية في التحقيق في المخالفات.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٠٩ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصدر مكتب الشؤون القانونية تعميماً إلى كل إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وكذلك الصناديق والبرامج، وأحاطها علماً بالإجراءات المتعلقة بإحالة الادعاءات ذات المصدقية التي تكشف أن أحد موظفي الأمم المتحدة أو خبراءها المكلفين بمهام يحتمل أن يكون قد ارتكب جريمة. وأصدر المكتب تعميماً إضافياً إلى جميع هذه الكيانات في آذار/مارس ٢٠١٧، وكرر فيه هذه الإجراءات. والمكتب يعتبر أن هذه التوصية نفذت بالكامل ويطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٢١٠ - وكرر المجلس في الفقرة ٣٢٩ من تقريره توصيته السابقة بأن تضع الإدارة نهجاً رسمياً لإدارة وتحسين العمليات تمكيناً لمواصلة الإصلاح والتحسين في الإدارات.

الإدارتان المسؤولتان:	المكتب التنفيذي للأمين العام وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢١١ - تلاحظ الإدارة أن لديها نهج رسمي واضح المعالم لتنفيذ الإصلاحات، وأن لجنة الإدارة تشرف على ذلك. وتشرف اللجنة أيضاً على عملية الإصلاح المستمر. وفي مرحلة لاحقة في المستقبل، ستقع مسؤولية الإشراف على عمليات الإصلاح والتحسين اليومية على عاتق فرادى اللجان التوجيهية (أو ما يعادلها) وأفرقة المشاريع ورؤساء الإدارات أو المكاتب، في حدود المجالات الوظيفية لكل منها. والأهداف التي يتعين أن يحققها مديرو البرامج و/أو مساهماتهم في هذه المبادرات والإصلاحات في كل مجال من المجالات الوظيفية تُدرج في اتفاقات كبار المديرين، وهي الأداة التي يستخدمها الأمين العام في تقييم أداء كبار الموظفين المديرين. وقد ثبتت فعالية هذا النهج في الماضي، كما يتبين من النجاح في إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية والمراحل المختلفة من نظام أوموجا. والإدارة تعتبر أن هذه التوصية نفذت بالكامل وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٣)

٢١٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٨ من تقريره بأن تُحوّل الوظيفة المالية إلى خدمة أكثر استراتيجية لإضافة القيمة، وأن تدعم ذلك التحول ببرنامج أوسع نطاقاً للتدريب في مجال الإدارة المالية من أجل تعزيز تعلم مبادئ المالية والإدارة على نطاق المنظمة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٢١٣ - تواصل الإدارة جهودها لتوجيه برامج التدريب المهني في مجال الإدارة المالية من خلال المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مديرو الشؤون المالية الرئيسيون تدريباً في مجالات إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية.

٢١٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٤٠ من تقريره بأن تتخذ الإدارة الإجراءات التالية: (أ) وضع نهج ومنهجيات موحدة لقياس تكاليف تقديم الخدمات للمستخدمين الداخليين والخارجيين؛ (ب) تحديد الكيفية التي يمكن بها لنظام أوموجا أن يساعد على تسجيل كامل تكاليف الأنشطة وتحليلها والإبلاغ عنها بطريقة أكثر شفافية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢١٥ - تقوم الإدارة حالياً باستعراض أنواع الأنشطة المتعلقة بتقدير تكاليف الخدمات، وذلك بهدف توحيد فهرس الخدمات على نطاق الأمانة العامة. ومع تنفيذ نظام أوموجا، شرعت الأمانة العامة في عملية وضع فهرس قياسي موحد لتكاليف الخدمات التي تقدّمها. وبمجرد أن تكتمل عملية التوحيد القياسي، سيصبح في إمكان الأمانة العامة إجراء مقارنة بين تكلفة تقديم الخدمات على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة وتحديد المجالات التي تتوفر فيها فرص لتحقيق أوجه الكفاءة.

٢١٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٦٠ من تقريره الإدارة ببحث الأسباب الكامنة وراء الاختلافات في متوسط تكاليف المطالبات من أجل تحديد ما إذا كان هناك مجال للحد من تكاليف إدارة الخطط.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

(٣) A/70/5 (Vol. I) و Corr.1 ، الفصل الثاني).

٢١٧ - يواصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات رصد تكاليف المطالبات في جميع مخططات التأمين الصحي ويقوم حالياً بتعديل الطريقة التي تتبعها شركات إدارة مطالبات التأمين في الإبلاغ عن النتائج التقنية، من أجل تحسين الرقابة فيما يتعلق بالاستخدام ومتوسط قيمة المطالبة لكل فئة من فئات الرعاية الصحية.

٢١٨ - وفيما يتعلق بالتكاليف الإدارية، يخطط مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لاستعراض وتعديل الأحكام والشروط التي تنظم العلاقات مع شركات إدارة مطالبات التأمين، بغية إصدار طلبات تقديم العروض على مدى الأشهر الـ ١٨ المقبلة. وفي غضون ذلك، أذن المكتب لمقدمي الرعاية الصحية بتقديم المطالبات بشكل مباشرة في إطار الخطة العالمية من أجل احتواء الرسوم الإدارية.

٢١٩ - وأوصى المجلس في الفقرة ٦٤ من تقريره بوضع ترتيبات لإجراء مراجعة على أساس قاعدة "الكتاب المفتوح" لحسابات الأطراف الإدارية الثالثة لتقديم ضمان بشأن دقة التكاليف المبلغ عنها والأنشطة التي يضطلع بها وكلاء الإدارة، وتأكيد وفائهم بالتزامهم التعاقدية. وتنبغي ممارسة حقوق التفتيش المنصوص عليها في تلك العقود بانتظام في المستقبل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١٨

٢٢٠ - لم ينجح طلب تقديم العروض الذي أصدره مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في عام ٢٠١٦ في استدراج عروض من مؤسسات مراجعة حسابات مستوفية للشروط. وسيصدر هذا الطلب مرة أخرى بعد إعادة هيكلته وتعديله في الربع الأول من عام ٢٠١٨ لكي يتسنى تنفيذ عملية شاملة لمراجعة الحسابات في وقت لاحق من العام. وفي هذه الأثناء، لا تزال الإدارة ترصد عن كثب تقارير المراجعة الداخلية لحسابات شركات إدارة المطالبات.

٢٢١ - وكرر المجلس، في الفقرة ٧٤ من تقريره توصيته السابقة وشجع الأمانة على الإسراع في العمل على وضع منهجية لتخطيط القوة العاملة على سبيل الاستعجال.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٢٢٢ - شرع مكتب إدارة الموارد البشرية في تنفيذ مشروع لتعميم تخطيط القوة العاملة بهدف توحيد منهجية التخطيط للقوة العاملة على نطاق الأمانة العامة من خلال توفير التدريب والتوجيه، فضلاً عن إنشاء شبكة للتواصل بين من الممارسين، لتمكين الكيانات من العمل على وضع خططها بصفة فردية. وعند اكتمال التعميم، ينبغي أن تكون الكيانات لديها خطط للقوى العاملة مطابقة لمعايير موحدة وفي الوقت نفسه فردية ومتماشية مع استراتيجيتها التنظيمية.

٢٢٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨٠ من تقريره الأمانة العامة بالقيام بما يلي: (أ) وضع آلية مناسبة لضمان أن تكون المهام المتعلقة بالميزانية والموارد البشرية التي يعالجها حالياً بشكل منعزل مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات منسقة بشكل أفضل من أجل تحسين التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية؛ (ب) استعراض التوصيفات العامة للوظائف لضمان أن تكون كل وظيفة مصنفة في مجموعة وشبكة وظيفيتين مناسبتين باستخدام نظام تصنيف معياري موحد؛ (ج) النظر في إمكانية استحداث نموذج لتخطيط القوة العاملة في نطاق نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٢٤ - فيما يتعلق بالجزء (أ) من التوصية، تواصل الإدارة نشر نظام أوموجا وتعزيزه، ومن المتوقع أن تتحسن إدارة العمليات والمعلومات بين القائمين على المهام المتعلقة بالميزانية وإدارة الموارد البشرية. وفيما يتعلق بالجزء (ب)، تجدر الإشارة إلى أن الممارسة المتبعة هي التأكد من وجود تصنيف وظيفي سليم للوظيفة قبل الإعلان عنها، وفي حال عدم وجود مثل هذا التصنيف، تُنصح الإدارات والمكاتب بأن تطلب إجراء استعراض للوظيفة وتصنيفها وفقاً للمقاييس المعمول بها في تصنيف الوظائف التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وفيما يتعلق بالجزء (ج)، من المتوقع أن تتيح التوسعة ٢ لنظام أوموجا إدارة أفضل للمعلومات بين الميزانية والموارد البشرية في مختلف خطوات عملية التخطيط للقوة العاملة.

٢٢٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨٣ من تقريره بأن تقوم الإدارة باستعراض عمليات تفويض السلطة الحالية وتحديثها وترشيدها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٢٦ - يقوم فريق الاستعراض الداخلي، الذي عينه الأمين العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، باستعراض مسألة تفويض السلطة من الأمين العام إلى رؤساء الإدارات والمكاتب على نطاق الأمانة العامة. وقد أوشك مكتب إدارة الموارد البشرية على الانتهاء من استعراض وتحليل الحالة "كما هي". وينتظر المكتب نتائج مقترحات الإصلاح التي سيقدمها الأمين العام بشأن هذه المسألة؛ ووفقاً لهذه النتيجة، سيقوم بتنقيح إطار السياسات المتعلقة بتفويض السلطة.

٢٢٧ - وأوصى المجلس أيضاً في الفقرة ٨٤ من تقريره بأن تقوم الإدارة بوضع وثيقة سياسة موحدة تحدد بوضوح عمليات تفويض السلطة، وبأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بإنشاء إطار لضمان الجودة والرقابة من أجل رصد ممارسة الصلاحيات المفوضة وضمان أن تتم ممارستها وفقاً للسياسة المعتمدة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٢٨ - انظر تعليقات الإدارة أعلاه بشأن التوصية الواردة في الفقرة ٨٣ من تقرير المجلس.

٢٢٩ - وأوصى المجلس في الفقرة ٩٢ من تقريره بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية برصد تنفيذ نشرة الأمين العام بشأن فرص العمل المتاحة للموظفين ذوي الإعاقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وتيسير وصولهم إلى أماكن العمل (ST/SGB/2014/3).

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٣٠ - انظر تعليقات الإدارة أعلاه على التوصية الواردة في الفقرة ١٥٣ من تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. والإدارة تعتبر أن هذه التوصية نفذت بالكامل وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٢٣١ - وأوصى المجلس أيضا في الفقرة ٩٣ من تقريره بأن تقوم الإدارة بمعالجة الثغرات في الوصول إلى البيانات المتعلقة بالإجازة المرضية بهدف الإبلاغ بشكل شامل وفي الوقت المناسب وتطوير القدرة على جمع معلومات عن البارامترات الرئيسية للرعاية الصحية تغطي جميع عملائها على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل إبلاغ أكثر شمولاً عن الحالة ومساءل السياسة العامة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٢٣٢ - أعدت مسودة التوجيه الإداري المنقح، التي ستسمح لشعبة الخدمات الطبية بتجهيز الإجازات المرضية في أقل من ٣٠ يوما، وهي الآن متوقفة على التشاور مع أصحاب المصلحة. والبوابة التمكنية العمل أوشكت على الاكتمال، وحاليا يجري إعداد واجهة للمعلومات التجارية مع نظام أوموجا لإنتاج تقارير إدارية عن استخدام الإجازات المرضية.

٢٣٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ٩٨ من تقريره بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بما يلي: (أ) النظر في تسجيل المعلومات المتعلقة بمدة فترات رقابة القائمين بدور موظف التقييم الأول والثاني، وذلك لتحديد الحالات التي تكون فيها هذه الفترات طويلة على نحو غير مقبول بالمقارنة مع معايير المكتب؛ (ب) النظر في استخدام التحليلات المعززة للبيانات من أجل إعداد تقارير متابعة إضافية من شأنها أن تيسر تحليل التقييمات الفردية للأداء الخاصة بكل موظف؛ (ج) النظر

في تعزيز تطبيقات النظام لجميع المعلومات عن خطط التطور الشخصي وأنشطة التدريب الفردية التي سيُضطلع بها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

٢٣٤ - وتعتبر الإدارة أن الجزأين (أ) و (ب) من التوصية قد نُفذًا بالكامل. أما بالنسبة إلى الجزء (ج)، ففي سياق نموذج القيادة التنظيمية الجديد الذي يجري إعداده حالياً، يجري تحديد التوقعات المنتظرة للمديرين بشأن المناقشات المتعلقة بالتطوير المهني مع موظفيهم. وهناك تعريف جديد للتطوير المهني ينصبّ تركيزه على تطوير المهارات بدلاً من الترقية أو النقل إلى وظيفة جديدة. ومتى تم تعريف هذه العملية، سيجري استكشاف أفضل الحلول التقنية التي يمكن بواسطتها توثيق خطة التطوير بما يتيح توفير بيانات مفيدة للموظفين والمديرين والمنظمة.

٢٣٥ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٠٤ من تقريره، بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بالتعجيل في إحراز التقدم في القضايا التأديبية والبت فيها، ووضع نظام رصد مركزي لتتبع عدد التحقيقات الجارية في حالات سوء السلوك المزعوم من مرحلة تقديم الشكوى رسمياً أو صدور توصية بهذا الشأن من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

٢٣٦ - وتواصل الإدارة بذل قصارى جهدها للتعجيل بالتعامل مع العملية التأديبية في القضايا المحالة إليها لاتخاذ إجراءات تأديبية بشأنها.

٢٣٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٢٢ من تقريره بأن تقوم الأمانة العامة بما يلي: (أ) وضع سياسات وإجراءات مفصلة للإدارة المركزية للمخاطر ليقوم الموظفون باتباعها على مستوى إدارات المنظمة، وذلك من أجل استكمال التوجيهات القائمة فيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية الحرجة؛ (ب) وضع خطة تنفيذ مفصلة لجميع عناصر الإدارة المركزية للمخاطر تبين بوضوح الجدول الزمني ومراحل الأداء والنواتج المتوخاة والموارد المطلوبة؛ (ج) زيادة مستوى الاتصال والتدريب المقدم للموظفين في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر؛ (د) النظر في اقتناء الأدوات المناسبة، بما في ذلك البرمجيات، من أجل استخدامها لدعم تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر؛ (هـ) بدء تقديم تقارير مرحلية منتظمة لإبلاغ لجنة الإدارة عن حالة تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر في جميع أقسام المنظمة ولتوفير ضمانات بإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها على نحو فعال.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	مستمر

٢٣٨ - وتنفذ الإدارة نمط الإدارة المركزية للمخاطر بموارد بشرية محدودة (وظيفة واحدة من الفئة الفنية، و ٥٠ في المائة من وظيفة من فئة الخدمات العامة)، وهي تتبع نمجا يغطي الأمانة العامة بكامل نطاقها. وفي سياق هذا النهج الذي يغطي كامل نطاق المنظومة، أنجزت الإدارة عددا من الإجراءات، ولدى الأمانة العامة في الوقت الحالي:

- (أ) سياسة للإدارة المركزية للمخاطر تمت الموافقة عليها رسميا؛
 - (ب) منهجية لتنفيذها؛
 - (ج) تقييم للمخاطر نُفذ على نطاق الأمانة العامة وخطط عمل متعلقة بالمخاطر أُعدت للتخفيف من حدة المخاطر التي تم تحديدها؛
 - (د) دليل مفصل للإدارة المركزية للمخاطر للمديرين، مع تكملته بالأدوات والنماذج ذات الصلة، وذلك لتمكين المديرين من تنفيذ هذه العملية على مستوى الإدارة/المكتب؛
 - (هـ) هيكل إداري رسمي، يشمل وظيفة الإدارة المركزية للمخاطر، ولجنة على مستوى كبار المسؤولين معنية بالإدارة المركزية للمخاطر (لجنة الإدارة)، ومسؤولين عن المخاطر المؤسسية معينين رسميا للتعامل مع المخاطر الحاسمة، وأفرقة عاملة مكرسة لمعالجة المخاطر؛
 - (و) عملية منتظمة للرصد وتقديم التقارير على أساس ربع سنوي إلى لجنة الإدارة، وعلى أساس سنوي إلى الجمعية العامة؛
 - (ز) عملية لتقييم المخاطر وُضعت من أجل تحديث سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة، مع تكملة ذلك بتقييم مفصل للمخاطر المتصلة بمكافحة الغش؛
 - (ح) برنامج للاتصالات يتألف من تدريبات تتم من خلال الحضور الشخصي لجهات التنسيق، وبرنامج شبكي متاح على نظام إنسبيرا وفي كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وشبكة للممارسين المهنيين، وصفحات ومقالات مكرّسة لهذا الموضوع على موقع iSeek.
- ٢٣٩ - والإدارة بصدد إعادة تقييم أكثر الطرق فعالية لتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة، وهي ستجري مزيدا من المناقشات بشأن هذه المسألة مع المجلس.
- ٢٤٠ - وكرر المجلس، في الفقرة ١٢٨ من تقريره، توصياته السابقة المتعلقة بالغش، وشجّع الإدارة بقوة على اتخاذ إجراءات متسقة وعاجلة لتعزيز سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بمكافحة الغش.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	نُفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٤١ - يرجى الرجوع إلى تعليقات الإدارة الواردة أعلاه بخصوص التوصية الواردة في الفقرة ٢٨٢ من تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٢٤٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٤٢ من تقريره بأن تستمر الإدارة في تعزيز قدراتها في مجال المشتريات وإدارة العقود من خلال مواصلة جهودها الرامية إلى تطوير المسار الوظيفي للمهنيين العاملين في مجال المشتريات. وينبغي أن يشمل هذا العمل مواصلة التدريب والسبل الأخرى، كالإعارة إلى الخارج، واستمرار توظيف المتخصصين في مجال المشتريات على سبيل المثال.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٤٣ - وقد أصدر كل من مكتب خدمات الدعم المركزية وإدارة الدعم الميداني سياسةً تقتضي من جميع الموظفين الذين يؤدون مهام تتعلق بإدارة العقود اجتياز دورة إدارة العقود. وأكدت الإدارة أن جميع موظفي المشتريات الميدانيين الموجودين في الخدمة الفعلية قد أتموا الدورات التدريبية المطلوبة في مجال المشتريات.

٢٤٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٩ من تقريره، بأن تعمل إدارة الشؤون السياسية مع جميع الكيانات المعنية لوضع نموذج تشغيلي مستهدف لتقديم الدعم إلى جميع البعثات السياسية الخاصة يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والموارد المطلوبة وكيفية قياس الأداء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٤٥ - وهذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث، وذلك نظرا لمبادرات الأمين العام الأخيرة لإطلاق إصلاحات في كل من هيكل السلام والأمن وهيكل الإدارة. ويجري حاليا استعراض إداري لترتيبات الدعم على نطاق الأمانة العامة، مما سيؤثر على ترتيبات دعم البعثات السياسية الخاصة. ومطلوب من المجلس بناء على ذلك إغلاق ملف هذه التوصية.

٢٤٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٧٨ من تقريره، بأن تعزز الإدارة جهودها الرامية إلى رصد وإنفاذ امتثال البعثات السياسية الخاصة لقاعدة الشراء المسبق بمدة ١٦ يوما، بسبل تشمل وضع مجموعة من التقارير التي توفر المعلومات الإدارية الرئيسية عن تاريخ شراء تذاكر السفر ودرجتها وتكلفتها.

الإدارات المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٤٧ - وقامت الإدارة بإعداد وإطلاق تقرير ذي مستوى متقدم لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في إطار نظام أوموجا لتوفير معلومات عن الامتثال لسياسة الشراء المسبق. وهناك ١٠ تقارير إضافية من تقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال متاحة أيضا لدعم إدارة السفر في إطار نظام أوموجا.

٢٤٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٩٧ من تقريره، بأن تضع الإدارة نهجا رسميا لإدارة وتحسين العمليات بما يتيح المجال للإصلاح والتحسين المستمرين في الإدارات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	تُقدت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٤٩ - وقد نظرت الإدارة في منهجيات وأدوات شتى للتحسين المستمر، وذلك من قبيل أساليب سيكس سيجما (Six Sigma) و لين (Lean) والإدارة المتكاملة للنوعية، ودورة "التخطيط - التنفيذ - التدقيق - التصحيح" ("plan-do-check-act")، في إطار سعيها إلى التوصل إلى نهج ينطبق على منظمة كهذه بأسلوب عملها وهيكل إدارتها الفريدين للغاية.

٢٥٠ - وفي الوقت الحاضر، تستخدم الأمانة العامة الهياكل والعمليات القائمة لإدارة عملياتها، إلى جانب التحسينات التنظيمية الرسمية. فهناك لجنة الإدارة عند المستوى الأعلى. ومن مهامها الرئيسية النظر في عمليات الإصلاح الداخلي والمبادرات والمسائل ذات الصلة بالإدارة، بما فيها عمليات إدارة التغيير، والتي تتطلب توجيهاً استراتيجياً من الأمين العام (انظر ST/SGB/2011/3). وبالإضافة إلى ذلك، تدير الأمانة العامة برنامجها للإصلاحات والتحسينات من خلال اللجان التوجيهية (من قبيل تلك المعنية بنظام أوموجا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وبالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) وأفرقة الخبراء والأفرقة العاملة. كما أن الأمانة العامة ما انفكت توظف بفعالية نط الإدارة المركزية للمخاطر وممارسة تحديد مبادرات التحول والتناسق التنظيميين بوصفها تنطوي على مخاطر رئيسية، وذلك لتزويد اللجان التوجيهية بالمعلومات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التي حُدِّدت في هذا المستوى. وعلاوة على ذلك، هناك ما يسمى بالقيمين على المشاريع ومالكي العمليات، وهم مسؤولون عن مبادرات التحسين هذه، وهناك نظم للمساءلة تُنشأ من خلال اتفاقات كبار المديرين. وتُعزَّز جوانب النهج الرسمي للإدارة هذه على مستويات أخرى من خلال خطط التطوير الوظيفي التي يجري تصميمها وتنفيذها بالاشتراك مع مكتب إدارة الموارد البشرية وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وهذه هي الهياكل الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في إدارة عمليات المنظمة وكذلك في عمليات التحسين التنظيمي الرسمية.

٢٥١ - وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد تُقدت بالكامل. غير أنه بما أن المجلس رد على التعليقات السابقة للإدارة بقوله "وإذ يقرّ المجلس بردّ الإدارة، فإنه يرى أن هذه التوصية قيد التنفيذ" (انظر A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، المرفق الأول)، فربما يكون مفيدا للإدارة لو تمت موافقتها باقتراحات محددة بشأن ما يتوقع المجلس منها القيام به علاوة على تطبيقها النهج المذكورة أعلاه بحيث تُعتبر هذه التوصية منقّدة.

٢٥٢ - أوصى المجلس، في الفقرة ١٩٩ من تقريره، بأن تقوم الإدارة على وجه الاستعجال بتعزيز قدرتها على تنسيق مشاريع التحول الجارية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	نُفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٥٣ - وُتفّذ مشاريع التحول الرئيسية بقيادة وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية باعتباره القيم على المشروع، وبإشراف عام من لجنة الإدارة واللجان التوجيهية. ووكيل الأمين العام هو أيضاً المسؤول المعني بالمخاطر المؤسسية، وهو قد وضع خريطة مفصلة للتنفيذ تضم مختلف الجداول الزمنية لتنفيذ المبادرات الرئيسية هذه، وذلك من أجل تحديد أوجه التداخل و/أو الازدواجية و/أو القصور المحتملة. وهناك خطة لمعالجة المخاطر من أجل التخفيف من حدة المخاطر التي تم تحديدها، وهي تُستعرض باستمرار من قبل القيم على المشروع. ويشهد على فعالية هذا النهج التنفيذ الناجح لكل من نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٥٤ - وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل. ومع ذلك، فيما أن المجلس ردّ على التعليقات السابقة للإدارة بإشارته إلى "ضرورة عمل المزيد للتأكد من تنفيذ مشاريع التحول الجارية، مثل التوسعة ٢ لنظام أوموجا، في حدود الوقت والتكلفة" (انظر A/70/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، المرفق الأول)، ربما يكون مفيداً للإدارة لو تمت موافقتها باقتراحات محددة من المجلس بشأن ما يتوقع من الإدارة اتخاذه من إجراءات إضافية.

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٤)

٢٥٥ - أوصى المجلس، في الفقرة ٢٩ من تقريره، بأن تحدد الإدارة الكيفية التي ستمكن بها من ربط استهلاك الميزانية بشكل أوّثق مع ما تحقق من حيث النواتج والنتائج، والإطار الزمني الذي سيمكنها في حدوده تحقيق ذلك؛ وأن تضع، مراعاة لهذا الهدف، خطة مفصلة لترسيخ الإدارة القائمة على النتائج كجزء من العمل الاعتيادي، مع تحديد المسؤوليات والموارد بوضوح.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٥٦ - وتكرر الإدارة ردها السابق على هذه التوصية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، ذكر مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أن الشكل الحالي للميزانية يعرض تقديرات التكاليف القائمة على النتائج على مستوى البرامج الفرعية. ويُذكر إضافة إلى ذلك أن حساب تكاليف مشاريع معينة على نطاق الأمانة العامة يُعرض في كثير من الأحيان بصورة أكثر تفصيلاً. وبالتالي فإن مستوى حساب التكاليف

(٤) A/69/5 (Vol. I)، الفصل الثاني.

يعدّل وفق الاحتياجات الخاصة لكل عملية من عمليات اتخاذ القرار. وتطلب الإدارة إلى المجلس إغلاق ملف هذه التوصية.

٢٥٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٤ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بإعداد خطط لإصدار حسابات إدارية شهرية وتقارير مالية محسّنة للإدارة استناداً إلى الفرص التي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد على حد سواء.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٥٨ - وفي عام ٢٠١٨، تعزم الإدارة بدء تطبيق نمط ذي وتيرة أعلى لإبلاغ كبار المديرين. وهي تقوم حالياً باستطلاع نطاق حسابات الإدارة ودرجة التفصيل التي ستراعى في حزمة الإبلاغ.

٢٥٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٨ من تقريره، بأن تقوم الإدارة، في إطار عملها في مجال الإدارة المركزية للمخاطر، بإعداد استراتيجية لتعزيز إطار المساءلة والرقابة الداخلية، بما في ذلك إعداد "بيان عن الرقابة الداخلية" أو وثيقة مماثلة. وتحل هذه التوصية محل توصية المجلس السابقة بشأن الرقابة الداخلية (انظر A/67/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ١٧١).

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٦٠ - وستؤثر مبادرات الإصلاح الإداري التي أطلقها الأمين العام، بما في ذلك نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، على العملية المتوخاة المتعلقة بتوفير الضمانات، وعلى مسؤوليات الرقابة الداخلية وأطرها الزمنية. وهذا أمر حيوي نظراً لما له من طابع متحوّل وتأثير شامل على ما يُتوخّى تحقيقه من تنفيذ متناغم على كامل نطاق المنظمة للضمانات المطلوبة من أجل إصدار بيان للرقابة الداخلية. وتقوم الإدارة حالياً بتقييم مدى قابلية الوحدة الخاصة بـ "الحوكمة والمخاطر والامتثال" في نظام أوموجا لأن تصبح الدعامة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات لإدارة احتياجات ومتطلبات الرقابة الداخلية، فبدون توافر هذه الإمكانيات، قد يكون تنفيذ بيان الرقابة الداخلية أمراً شديداً الصعوبة، بل وربما يفقد فعاليته.

٢٦١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٥٦ من تقريره، بأن تعمّق الإدارة فهمها لمجمل تكاليفها، فتكتسب بالتالي القدرة على مقارنة ووضع معايير لنفقاتها الإدارية العامة ولأداء وظائفها العملية من أجل المضي قدماً في الإنجاز الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وقد يستتبع ذلك إيجاد دفتر أستاذ عام يتضمن الرموز التحليلية للنفقات الإدارية والبرنامجية (وتصنيف كل معاملة وفقاً للرمز المناسب).

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

٢٦٢ - ويتيح نظام أوموجا بالفعل اكتساب فهم أفضل لأساس احتساب تكاليف خدمات الدعم في المنظمة. وينبغي النظر إلى تنفيذ هذه التوصية في سياق رد الإدارة على توصيات أحدث تتعلق بمسائل التكلفة. ومع تنفيذ نظام أوموجا، شرعت الأمانة العامة في عملية وضع فهرس قياسي موحد يبين تكاليف الخدمات التي تقدّمها. وبمجرد أن تكتمل عملية التوحيد القياسي، من المفترض أن يصبح في إمكان الأمانة العامة إجراء مقارنات بين تكاليف الخدمات على نطاق المنظمة وتحديد المجالات التي تتوفر فيها فرص لتحقيق وفورات الكفاءة.

٢٦٣ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٧٧ من تقريره، بأن تُجري الإدارة استعراضاً لعملية إعداد الميزانية وتنفيذ عملية محسّنة من بدايتها إلى نهايتها، بما في ذلك عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التوسعة ٢ لنظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٢٦٤ - ومشروع صياغة الميزانية جارٍ حالياً ضمن التوسعة ٢ لنظام أوموجا. وفي إطار متابعة التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، تعكف الإدارة أيضاً على استعراض عمليات إعداد الميزانية لتحديد التحسينات المحتملة.

٢٦٥ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٠٣ من تقريره، بأن يطالب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المجموعات ومجالس الاستعراض التقني بتعزيز النظر في المشاريع السابقة وأداء الشركاء المنقّذين عند التوصية بموافقة منسق الشؤون الإنسانية على أحد المشاريع. وينبغي أن يشمل ذلك تقييم ما يلي:

- المنظمات غير الحكومية المعنية، بما في ذلك الأداء السابق في مجال التنفيذ على صعيد جميع كيانات الأمم المتحدة، وبذل العناية الواجبة بشأن الشركات والأفراد الرئيسيين
- نوع المشروع، بما في ذلك احتمال النجاح في تحقيق الفوائد المرجوة، ومثال ذلك توزيع القسائم النقدية (التي تمثل مجازفة كبيرة) في مقابل التشييد (الذي يمثل مجازفة أقل)
- موقع المشروع، والقدرة على رصد التقدم المحرز.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٢٦٦ - وقد طُوِّرت الوحدة الخاصة بمؤشر أداء الصناديق القطرية المشتركة في نظام إدارة المنح، وسيكتمل تعميم العمل بها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وتماشياً مع تعليقات المجلس الإضافية بشأن الرصد، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتطوير وتقاسم أدوات وآليات مختلفة للرصد في مختلف السياقات. وتُحدّد هذه الأدوات والآليات عند التخطيط لبعثات الرصد. ومع إطلاق وتعميم لوحة المتابعة الخاصة بوحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في نظام إدارة المنح في عام ٢٠١٧، ستتمكن الإدارة في الميدان وفي المقر من تكوين صورة عامة آنية لأنشطة الرصد المقررة والمنفذة.

٢٦٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١١٤ من تقريره، مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية بالعمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحديد الشروط الرسمية لتبادل المعلومات عن أداء الشركاء المنقّذين في كل مكتب قطري على حدة.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة الشؤون الإدارية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٦٨ - وبما أن المجلس قد حوّل وجهة هذه التوصية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى الأمانة العامة في المرفق الأول من تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. I)، الفصل الثاني)، ثم كرّرها في الفقرة ٢٧٠ من تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني)، فإن الإدارة تطلب من المجلس إغلاق ملف هذه التوصية تجنّباً لحدوث أي تكرار في العمل.

٢٦٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٢٥ من تقريره، بأن يعجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنفيذ الضوابط المحسّنة الموضوعية في ما يتعلق بإطار التوجيه والمساءلة على الصعيد العالمي. وينبغي القيام بذلك باتّباع نهج يقوم على احتساب قدر أكبر من المخاطر ويتسم بالمرونة في إدارة شؤون الشركاء المنقّذين في العمليات القطرية، يشمل ما يلي: (أ) تقييم المخاطر لفحص الشركاء المنقّذين من أجل تشكيل مجموعة من الموردين الموثوق بهم؛ (ب) ترتيبات تمويل منقحة حيث يتلقّى الشركاء المنقّذون الذين يمثلون مجازفة كبيرة دفعة أولية تقل عن الدفعة الأولية الحالية المتمثلة في نسبة ٨٠ في المائة؛ (ج) ترتيبات رصد معزّزة حيث ينبغي مثلاً أن تخضع المشاريع العالية المخاطرة لعمليات مرحلية لمراجعة الحسابات أو التفتيش باستخدام حقوق الاطلاع لأغراض مراجعة الحسابات، بينما يُعتمد في حال انخفاض المخاطر على زيارات يجريها موظفون إقليميون؛ (د) التعاون مع مكتب الشؤون القانونية لتعزيز مذكرة التفاهم الحالية بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء المنقّذين.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٢٧٠ - وفي ما يتعلق بالجزء (أ) من التوصية، وضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أداة لتقييم القدرات تشتمل على فئات موحدة ونظام قياسي موحد للأوزان الترجيحية. ويسمح إعطاء الدرجات التصنيفية للمنظمات غير الحكومية بتطبيق فئات مشتركة لتقييم الشركاء المحتملين، وذلك مثلاً من حيث القدرات المالية والبرنامجية والتقنية. وفي ما يتعلق بالجزأين (ب) و (د) من التوصية، نُقِّحت ترتيبات التمويل واتفاقات المنح وعُمِّمت الطرائق التشغيلية على جميع الصناديق. وأحرز المكتب تقدماً جيداً على صعيد رصد وتعميم النُظُم المعمول بها لكفالة الامتثال، وهو سيعالج الشواغل التي أثارها المجلس وينقذ التوصية تنفيذاً كاملاً بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٢٧١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٣٦ من تقريره، بأن ترفع الإدارة مستوى الوعي بمخاطر الغش عن طريق وضع مدونة سلوك واضحة (مع الإقرار بأن أي مدونة لقواعد السلوك تشمل متطلبات أوسع نطاقاً من الغش)، تعزّز من خلال التعريف المنتظم بمسائل الغش ومن خلال دورات تدريبية إلزامية لجميع الموظفين.

الإدارة/رئاسات المسؤولين:	إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الأخلاقيات
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

٢٧٢ - وفي ما يتعلق بمدونة السلوك، أبلغت الإدارة المجلس بأن الأمم المتحدة لديها بالفعل وثائق تعالج مسألة سلوك الموظفين بشكل كامل، وذلك من قبيل: (أ) ميثاق الأمم المتحدة؛ (ب) معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٧؛ (ج) نشرة الأمين العام التي تحدد النظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة (ST/SGB/2017/1 و Corr.1)، والتي تجسّد شروط الخدمة الأساسية والحقوق والواجبات والالتزامات الأساسية لموظفي الأمانة العامة، والتي تضم مدونات السلوك الخاصة بالأمانة العامة؛ (د) إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد (انظر ST/IC/2016/25)، الذي يساعد الأمانة العامة في تعزيز ثقافة النزاهة والأمانة داخل المنظمة من خلال توفير التوجيه والمعلومات للموظفين وغيرهم من الأفراد التابعين للأمانة العامة بشأن الكيفية التي تعمل بها الأمانة العامة على منع وكشف وردع الغش والفساد والتصدي لهما والإبلاغ عنهما.

٢٧٣ - وتتضمن الوثائق المشار إليها أعلاه مبادئ وقيماً توجيهية عامة ومعايير طموحة وأنظمة وقواعد قابلة لإنفاذ في ما يتعلق بسلوك الموظفين داخل المنظمة. ولضمان إبلاغ جميع الموظفين بتلك المبادئ والأنظمة والقواعد بوضوح وبصورة لا لبس فيها في ما يتصل بالمسائل الأكثر تحديداً مثل الغش، ستصدر إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الأخلاقيات وثائق تكميلية لجميع الموظفين، بما في ذلك دليل المسائل المتعلقة بمكافحة الغش. وستكون هذه واحدة من مبادرات التوعية بالغش التي سيتم تنفيذها، والتي ستشمل دورات تدريبية في مجال الأخلاقيات.

٢٧٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤٢ من تقريره، بأن تجري الإدارة تقييماً شاملاً لمخاطر الغش، باستخدام البحث المتعمق في المجالات الخفيفة بمخاطر شديدة، للوقوف على أوجه قلة منعة المنظمة إزاء مخاطر الغش من المصادر الداخلية والخارجية على حد سواء، ولتحديد مدى تعرض المنظمة لهذه المخاطر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٨

٢٧٥ - وتعمل إدارة الشؤون الإدارية حالياً على تنفيذ عملية تقييم لمخاطر الغش على نطاق الأمانة العامة تحقيقاً للأهداف المتمثلة في تحديد المجالات التي تمثل أهم مكامن تعرّض الأمانة العامة لمخاطر الغش والفساد، وتشجيع الجهات المالكة للمخاطرة على تصميم استراتيجيات التصدي من أجل تعزيز المنظمة. وتحدد هذه العملية، المستندة إلى النموذج التنازلي، مجالات الخطر الرئيسية التي تتطلب اهتماماً فورياً من جانب الإدارة. ويجري التقييم بواسطة فريق يضم الخبير الوظيفي المختصّ بالإدارة المركزية للمخاطر في إدارة الشؤون الإدارية وخبيراً استشارياً خارجياً. ويعمل الفريق أيضاً على وضع تصور لعملية لاستقاء آراء لجنة استشارية تتألف من ممثلين من مختلف الإدارات والمكاتب في المنظمة. وستقدم هذه اللجنة التوجيه والمشورة.

٢٧٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤٣ من تقريره، بأن تدعم الإدارة تطوير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ليكون مورداً مركزياً للخبرة من أجل مساندة الإدارات والعمل معها في تقييم كل مخاطر الغش الهامة وتحليلها واتخاذ إجراءات بشأنها.

الإدارات المسؤولة: المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة الشؤون الإدارية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٨

٢٧٧ - وترى الإدارة أن هذه التوصية تقع بشكل رئيسي ضمن اختصاص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي على استعداد للتعاون مع المكتب في هذا السياق. وقد أشار المجلس في تقريره إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية له دور هام عليه القيام به بخصوص المسائل المتصلة بالغش في المنظمة. وقد ورد في الفقرة ١٣٩ من التقرير أن "تقييم مخاطر الغش مسؤولية منوطة بالإدارة أساساً... ومكتب خدمات الرقابة الداخلية مسؤول عن تقييم احتمالات ارتكاب الغش والمخالفات الأخرى على نطاق المنظمة، والتوصية باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتقليل مخاطر هذه الانتهاكات في المستقبل إلى أدنى حد ممكن. غير أن المكتب لم يتعامل حتى وقت قريب مع دوره هذا إلا بنهج رد الفعل".

٢٧٨ - ويقف كل من إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني والمكتب التنفيذي للأمين العام على أهبة الاستعداد للعمل على نحو وثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الصدد.

٢٧٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كُتِر المجلس توصيته، معتبراً أنها لم تنفذ. وبعد ذلك كُتِر كل من إدارة الشؤون الإدارية والمكتب التنفيذي للأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٧ تأكيد موافقة الإدارة على توصية المجلس واستعدادها للعمل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تنفيذها، مع ملاحظة أن البند ٧-٢ (د) من نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب خدمات الرقابة الداخلية (ST/SGB/2002/7) نصّ على أن هذه

إحدى المهام الأساسية لشعبة التحقيقات، التي وصفها كالآتي: ”تقييم ما تنطوي عليه المجالات البرنامجية من إمكانات حدوث الغش أو غيره من المخالفات، بتحليل نظم الرقابة في العمليات المنطوية على مخاطر مخالفة شديدة، وكذلك في المكاتب الموجودة خارج المقر، وتقديم توصيات بالإجراءات التصحيحية التي تقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر ارتكاب مثل هذه المخالفات“.

٢٨٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤٧ من تقريره، بأن تقوم الإدارة باستعراض وترشيد المجموعة الحالية للسياسات والتوجيهات المتعلقة بالغش وغيره من صور سوء السلوك لتزويد الموظفين وغيرهم برؤية واضحة بشأن الإجراءات الصحيحة التي يتعين اتباعها عند اكتشاف غش.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الأخلاقيات
حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٨١ - وتعتبر الإدارة أن إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد، الذي عُيّن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يوفر معلومات وتوجيهات شاملة لموظفي الأمم المتحدة، وفئات أخرى من الأفراد والكيانات التي تربطها علاقة تعاقدية مع الأمانة العامة، بشأن كيفية منع أعمال الغش والفساد والتعرف عليها والتصدي لها. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٢٨٢ - وأوصى المجلس أيضاً، في الفقرة ١٤٨ من تقريره، بأن تنشئ الإدارة آلية مركزية لتلقي جميع البلاغات المتعلقة بتظلمات الموظفين وحالات الغش المشتبه فيها، مما يساعد على تمحيص الحالات وتقييمها على نحو سليم وإحالتها إلى الجهة المعنية في المنظمة لاتخاذ إجراء بشأنها، ويسرّ جمع البيانات بصورة أفضل.

الإدارة المسؤولة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

٢٨٣ - وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه ليس الجهة الوحيدة المسؤولة عن إنشاء آلية مركزية لتلقي البلاغات لاستخدامها في تلقي الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك داخل الأمانة العامة وتمحيصها وتقييمها والإبلاغ عنها ومتابعة جميع الإجراءات المتخذة على سبيل الاستجابة لها. ويقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه قد أصبح فعليا الآلية المركزية لتلقي البلاغات بشأن المسائل المتصلة بالغش وبالاستغلال والانتهاك الجنسيين. غير أنها ليست الآلية المركزية لتلقي البلاغات المتعلقة بأنواع أخرى من التحقيقات، مثل البلاغات المتعلقة بالمسائل التي تنطوي على سلوك محظور وفقاً للتعريف الوارد في نشرة الأمين العام بشأن حظر التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة (ST/SGB/2008/5)، وبالحالات الأقل خطراً المصنفة في ”الفئة الثانية“، وفقاً لتعريف مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن تعزيز مهام التحقيق في الأمم المتحدة (انظر A/58/708، الفقرة ٢٧).

٢٨٤ - غير أنه في رأي الإدارة، تقع هذه المسؤولية على عاتق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ذلك أنها أحد الأهداف التي أنشئ المكتب لتحقيقها. وهناك عدد من الطلبات والولايات السابقة التي صدرت لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن هذه المسألة على مستويات مختلفة:

- (أ) من لجنة الإدارة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣؛
- (ب) من مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. I)، الفصل الثاني)؛
- (ج) من اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في تقريرها عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ (A/71/295)؛
- (د) من الجمعية العامة في قراراتها ١١١/٧٠ و ٢٨٣/٧١.

٢٨٥ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٥١ من تقريره، بأن تضع الإدارة إطاراً لإجراءات وترتيبات المقاضاة القانونية المنهجية لجميع حالات الغش المثبتة.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٨٦ - وتود الإدارة أن تؤكد للمجلس مجدداً أنه ليس في إمكانها تجاوز المعايير والإجراءات التي وضعتها الجمعية العامة في قراراتها بشأن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات. ووفقاً لتلك المعايير والعمليات، يواصل مكتب الشؤون القانونية إحالة ادعاءات السلوك الإجرامي ذات المصادقية، بما فيها الغش، إلى الدول الأعضاء المعنية، ويواصل المتابعة مع تلك الدول الأعضاء لتحديد ما اتخذ من إجراءات، إن وجدت.

٢٨٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٥٩ من تقريره، بأن تضع الإدارة نهجاً استراتيجياً شاملاً لمكافحة الغش، يستند إلى الأمثلة العملية الكثيرة عن الممارسة السليمة المعتمدة في شتى أنحاء العالم وتكييفها مع ظروف المنظمة. وستمثل الخطوة الأولى في تقييم وفهم نوع وحجم أخطار الغش التي تتعرض لها الأمم المتحدة.

الإدارات المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية، والمكتب التنفيذي للأمن العام، ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٨٨ - والإدارة بصدد إجراء عملية تقييم شاملة لمخاطر الغش لتمكينها من وضع نهج استراتيجي متكامل للتصدي للغش، استناداً إلى الممارسات الجيدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ولن يكون باستطاعة المنظمة المضي قدماً بالتنفيذ الكامل لهذه التوصية إلا بعد الانتهاء من التقييم الجاري.

٢٨٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٤ من تقريره، بأن تضع الإدارة استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل للقوة العاملة الاستراتيجية وخططاً تشغيلية للقوة العاملة. وينبغي أن يُسترشد في هذه

الاستراتيجية وتلك الخطط باستعراض لاستراتيجية المنظمة يقف على كل الفجوات التي تعترى الأعداد والترتب والمعارف والمهارات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٩٠ - يرجى الرجوع إلى تعليقات الإدارة الواردة أعلاه بشأن التوصية الواردة في الفقرة ٧٤ من تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. I)، الفصل الثاني). وتجنباً لتكرار العمل، مطلوب من المجلس بناء على ذلك إغلاق ملف هذه التوصية.

٢٩١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٩ من تقريره، بأن تضع الإدارة مقاييس أداء لفعالية عملية الاستقدام تستند إلى وضع "الشخص المناسب المتمتع بالمهارات المناسبة في الوظيفة المناسبة في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة".

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

٢٩٢ - وترد تعليقات الإدارة في المرفق الأول لتقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وستستمر الإدارة في تعاونها مع المجلس لمواصلة معالجة هذه التوصية.

٢٩٣ - وأوصى المجلس أيضاً، في الفقرة ١٧٠ من تقريره، بأن تجري الإدارة استعراضاً لعملية الاستقدام من بدايتها إلى نهايتها للوقوف على الفرص المتاحة لتقليل الوقت الذي يستغرقه الاستقدام منذ وقت شعور الوظيفة إلى وقت شغلها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمر

٢٩٤ - وترد تعليقات الإدارة في المرفق الأول لتقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وستستمر الإدارة في تعاونها مع المجلس لمواصلة معالجة هذه التوصية.

٢٩٥ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٧٧ من تقريره، بأن تضع الإدارة استراتيجية مهارات للموظفين قائمة على فهم أفضل للقدرات الحالية وللجوانب المصادفة في مهارات مثل المهارات التجارية المطلوبة للمشاريع الكبرى، وعلى المهارات المطلوبة بعد تنفيذ المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام وبدء تنفيذ نظام أوموجا، مثل التدريب المهني على مهارات الإدارة المالية لقيادة عملية تحسين الإدارة المالية وتوفير مزيد من الخدمات الاستشارية الاستراتيجية للأعمال الأوسع نطاقاً.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

٢٩٦ - وباستخدام منهجية الاستعراضات المكتبية، يجري مكتب إدارة الموارد البشرية تقييماً للاحتياجات في مجال التعلم استناداً إلى الوثائق التالية من أجل توفير نقاط بيانات متعددة لاحتياجات التعلم في المنظمة:

- (أ) توصيات مراجعة الحسابات فيما يتعلق بتعلم الموظفين؛
- (ب) بيانات احتياجات التعلم المجمعة على مدى العامين الماضيين، من جميع كيانات الأمانة العامة؛
- (ج) تقارير العمليات واستعراضات نهاية البعثات؛
- (د) استقصاءات رضا العملاء؛
- (هـ) الطلبات المقدمة لرفع مستوى المهارات الفنية من جميع كيانات الأمانة العامة.
- ٢٩٧ - ويجري تحليل البيانات لإظهار الاتجاهات العامة على صعيد احتياجات التعلم المطلوبة للمضي قدماً باستراتيجية التعلم.

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(٥)

٢٩٨ - ووافقت الإدارة في الفقرة ١٣٠ من التقرير على توصية المجلس بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية باستعراض عمليات تفويض السلطة الممنوحة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وذلك لكفالة اتسام سلطة الشراء المفوضّة بالوضوح الكافي.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٩٩ - يُرجى الرجوع إلى تعليقات الإدارة الواردة أعلاه بشأن التوصيتين الواردتين في الفقرتين ٢٢٢ و ٢٢٣ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتجنباً لتكرار العمل، مطلوب من المجلس إغلاق ملف هذه التوصية.

٣٠٠ - وفي الفقرة ١٤٥ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس لها بأن تقوم بما يلي:

(أ) وضع أهداف ومؤشرات إنجاز أكثر تركيزاً على النتائج؛ (ب) تحديد تسلسل واضح لمؤشرات استخدام الموارد والنشاط، مروراً بمؤشرات النواتج ووصولاً إلى مؤشرات الأهداف العليا؛ (ج) جعل

(٥) A/67/5 (Vol. I) و Corr.1، الفصل الثاني.

ما تنص عليه الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ب) مسؤولية محددة بشكل واضح لوكلاء الأمين العام، كل في ما يخص الإدارة الخاضعة لإشرافه.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٣٠١ - يُرجى الرجوع إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السادسة والخمسين (A/71/16) الذي روعيت فيه التنقيحات المقترحة، وكذلك مقترحات الأمين العام الواردة في الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر الوثيقة A/71/6). وجرى توسيع نطاق التحسينات التي أدخلت على الأطر الاستراتيجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لجعلها أكثر تركيزاً على الأثر بحيث يغطي البرامج الـ ٢٨ جميعها. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٦)

٣٠٢ - في الفقرة ١٦٠ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بضرورة قيامها بتعزيز الضوابط الداخلية لضمان دقة أرصدها المستحقة الدفع والمستحقة القبض مع الكيانات المناظرة في نهاية الفترة المالية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

٣٠٣ - وثمة لوحات متابعة شهرية تبين حالة أرصدة الحسابات، بما في ذلك أرصدة الحسابات المستحقة الدفع، متاحة للرصد من جانب أوساط المستعملين. وثمة تحليل للبنود المفتوحة متاح في نظام أوموجا، إلى جانب ما توفره لوحة المتابعة من معلومات إضافية عن البنود المتقدمة أو البنود التي تتطلب مزيداً من المتابعة. وسيجري إطلاع المجلس على لوحات المتابعة الشهرية حتى يتسنى إغلاق ملف هذه التوصية.

٣٠٤ - وفي الفقرة ٤٣٧ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس لها بأن تتخذ التدابير المناسبة التي تكفل وصل "مشروع الكربون" بنظام أوموجا.

الإدارتان المسؤولتان:	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

(٦) A/65/5 (Vol. I)، الفصل الثاني.

٣٠٥ - وتنتظر إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات نتائج التقييم الذي يجريه فريق أوموجا. ووفقا لتلك النتائج، سيتحدد موقف التوصية المتعلقة بالوصل بين مشروع الكربون ونظام أوموجا.

ثالثا - المخطط العام لتجديد مباني المقر

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

٣٠٦ - ترد أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/5 (Vol. V)).

٣٠٧ - ويعرض الجدول ٥ موجزا لحالة تنفيذ جميع توصيات المجلس الجديدة حتى آب/أغسطس ٢٠١٧.

الجدول ٥

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	التوصيات	تُنفَّذ	قيد التنفيذ	لها تاريخ مُستهدف	التوصيات التي لم تُنفَّذ لها تاريخ مُستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٦	-	٦	٦	-
المجموع	٦	-	٦	٦	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	١٠٠	-	-

٣٠٨ - وعلى نحو ما يرد في الجدول ٥، فإن جميع التوصيات الست التي قدمها المجلس هي قيد التنفيذ، ومن المقرر أن تُنفَّذ منها توصيتان بحلول نهاية عام ٢٠١٧، وثلاث بحلول نهاية عام ٢٠١٨، وواحدة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

٣٠٩ - يوصي المجلس الإدارة، في الفقرة ٦٢ من التقرير، ببذل الجهود لتنفيذ وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا لتمكين إجراء استعراض مبكر لممارساتها في مجال الصيانة. فمن شأن ذلك أن يمكّن الإدارة من إعداد خطة طويلة الأجل للصيانة تغطي أي ثغرات في جهودها في مجال الصيانة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣١٠ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٦٣ من تقرير المجلس.

٣١١ - ويوصي المجلس الإدارة، في الفقرة ٦٩ من تقريره، باتخاذ خطوات لتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لحماية الأصول وتسجيلها ورصدها بصورة سليمة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٣١٢ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرتين ٧٠ و ٧١ من تقرير المجلس.

٣١٣ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٧٨ من تقريره، بحل المسائل المرتبطة بأداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه، المتعلقة بتسجيل وإبلاغ استخدام البخار والغاز والمياه من أجل تمكين الرصد الآني لجميع المنافع.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣١٤ - وتعمل الإدارة مع بائعي النظم لتحديد الخيارات الفعالة من حيث التكلفة من أجل حل المسائل التي أشار إليها المجلس.

٣١٥ - وأوصى المجلس الإدارة أيضاً، في الفقرة ٧٩ من تقريره، بإجراء تحليل جدوى للمعايير المحددة في تقرير الخبير الاستشاري المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٥ لتحديد مجالات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بعد مراعاة المرونة المعززة التي يتيحها تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣١٦ - وتقوم الإدارة حالياً باستكشاف النهج الفعالة من حيث التكلفة لإجراء المزيد من التحسينات في كفاءة استخدام الطاقة.

٣١٧ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٨٣ من تقريره، بإجراء استقصاء للمستخدمين بشأن مدى فعالية خصائص تيسير الوصول لذوي الإعاقة من أجل تحديد أي ثغرات، إن وجدت، في البنية التحتية المنشأة كجزء من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٣١٨ - وقدمت الإدارة مقترحاً إلى فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين لتطوير موقع على شبكة الإنترنت لتمكين جميع المستخدمين في المقر من إبداء آرائهم في تجربتهم من حيث سهولة استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للمرافق. وتترأس دائرة إدارة المرافق التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية رئاسة الفريق العامل الذي يتولى تطوير الموقع الشبكي الخاص بتلقي الآراء.

٣١٩ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٩٥ من تقريره، برصد مكاسب الإنتاجية بصورة منتظمة مع كفالة خفض الاحتياجات من أماكن العمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٣٢٠ - وستواصل الإدارة رصد أثر مشروع أماكن العمل المرنة على الإنتاجية الذي من المقرر في الوقت الحالي إنجازه في عام ٢٠٢٠، وذلك على مدى فترة تنفيذ المشروع بأكملها. وسيتوقف الجدول الزمني النهائي لتنفيذ المشروع على موافقة الجمعية العامة.

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن فترات مالية سابقة

لمحة عامة

٣٢١ - ترد في الجدول ٦ الحالة العامة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنوات الأربع الماضية.

الجدول ٦

الحالة العامة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن فترات سابقة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

السنة/رمز التقرير	تُنفَّذت بالكامل	قيد التنفيذ	أُغلق المجلس ملفها/ تجاوزتها الأحداث	المجموع
2012/A/68/5 (Vol. V)	٤	٢	٣	٩
2013/A/69/5 (Vol. V)	١	٢	١	٤
2014/A/70/5 (Vol. V)	١	٣	١	٥
2015/A/71/5 (Vol. V)	٢	٣		٥
المجموع	٨	١٠	٥	٢٣
النسبة المئوية	٣٥	٤٣	٢٢	١٠٠

٣٢٢ - وقد أورد المجلس في المرفق الأول لتقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/5 (Vol. V)) موجزاً لحالة تنفيذ توصياته الـ ١٢ المتبقية والمتعلقة بفترات مالية سابقة، وذلك حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن هذه التوصيات الـ ١٢، هناك توصيتان (١٧ في المائة) تُنفَّذتا

بالكامل و ١٠ توصيات (٨٣ في المائة) قيد التنفيذ. وترد أدناه معلومات عن التوصيات الـ ١٠ التي كانت قيد التنفيذ.

٣٢٣ - ويعرض الجدول ٧ موجزا للحالة العامة للتنفيذ في آب/أغسطس ٢٠١٧.

الجدول ٧

حالة تنفيذ التوصيات المتصلة بفترات سابقة التي اعتُبرت غير منقّذة بالكامل في المرفق الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

الإدارة المسؤولة	التوصيات	عُدَّتْ تُقَدِّمُ/تُطَلَّبُ	قيد التنفيذ	لها تاريخ مُستهدف	التوصيات التي حُدِّد لها تاريخ مُستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	١٠	١	٩	٩	-
المجموع	١٠	١	٩	٩	-
النسبة المئوية	١٠٠	١٠	٩٠		

٣٢٤ - وكما هو مبين في الجدول ٧، من التوصيات الـ ١٠ التي يعتبرها المجلس غير منقّذة بالكامل، هناك توصية واحدة طُلِبَ إغلاق ملفها، وكانت التوصيات التسع الأخرى قيد التنفيذ حتى آب/أغسطس ٢٠١٧. ومن التوصيات التسع التي كانت قيد التنفيذ، هناك ست توصيات من المقرر تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٧ واثنتان بحلول نهاية عام ٢٠١٨ وواحدة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

معلومات مفصّلة عن حالة التنفيذ

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢^(٧)

٣٢٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ٧٧ من تقريره أن تقوم الإدارة باعتماد استراتيجية للاستثمار في الأصول طيلة مدة وجودها وتقييم خيارات محددة التكاليف لصيانة مباني المقر طوال فترة حياتها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٣٢٦ - وفي أعقاب صدور تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/70/697)، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٧٠، بأن تُقدّم معلومات أكثر تفصيلا عن التكاليف والفوائد المحتملة لاتباع نهج الاستبدال المستند إلى دورة الحياة في تقارير الأمين العام المقبلة. وستقدم الإدارة تقريرها المقبل إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

٣٢٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨٢ من تقريره، بأن يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية باستعراض عقود الصيانة الجارية، على أساس تقييم النطاق الكلي لاحتياجات إدارة المرافق بعد

إنجاز المخطط العام، وبتقييم إمكانيات تحقيق المزيد من الفائدة من أي علاقة تجارية استراتيجية في المستقبل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٣٢٨ - يُرجى الرجوع إلى تعليقات الإدارة الواردة أدناه بشأن توصية المجلس الواردة في الفقرة ١٧ (د) من موجز تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/5 (Vol. V)).

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٨)
٣٢٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٦ من تقريره، بأن تطبق الإدارة نظام التحقق من المشاريع بصورة مستقلة على جميع المشاريع الكبرى. فلا يوجد حالياً أي نهج متبع في الأمم المتحدة للتحقق من المشاريع بصورة مستقلة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٣٣٠ - وتتناول المبادئ التوجيهية لمشاريع التشييد التي أصدرها مكتب خدمات الدعم المركزية مجال التحقق المستقل الذي سوف يؤخذ في الاعتبار في هياكل إدارة جميع المشاريع الرأسمالية الكبرى المقبلة التي ستعرض لكي تنظر فيها الجمعية العامة وتبّت بشأنها. ويقدم المكتب أيضاً الرقابة (مع التركيز على إدارة المخاطر)، ويقوم هيكل إداريا مصمما لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل عملية تجديد كبرى أو مشروع تشييد رأسمالي جديد. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٣٣١ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٦٠ من تقريره، بالالتزام بالروح القيادية الظاهرة للعيان على مستوى الإدارة العليا فيما يتعلق بمشروع أماكن العمل المرنة. وتشير التجربة إلى أنه، على غرار جميع مبادرات التغيير التي تؤثر على بيئة العمل اليومية، فإن تبني الإدارة العليا لدور القدوة سيشكل عنصراً حيوياً لكسب قبول الموظفين وكفالة جني الفوائد المرجوة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٨

٣٣٢ - ومن خلال الاجتماعات والعروض، أجرى الفريق المعني بمشروع أماكن العمل المرنة مناقشات مثمرة مع رؤساء الإدارات بشأن سبل المضي قدماً في تنفيذ المشروع.

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٩)

٣٣٣ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ١٧ (ب) من موجز تقريره، بأن تتولى الإدارة شؤون إدارة المخطط العام لإنجازه بنجاح وذلك بإدارة نواتج المشروع والإبلاغ عن إنجازها، بما في ذلك الفوائد المالية وغير المالية المتوقعة والتي تحققت من الاستثمار في المخطط العام.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٣٣٤ - وما فتئت الإدارة تقدم التقارير إلى الجمعية العامة بشأن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، وهي سوف تقدم مزيداً من التفاصيل في التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣٣٥ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ١٧ (ج) من موجز تقريره، بأن تتولى الإدارة شؤون المخطط العام لإنجازه بنجاح من خلال التعجيل بإغلاق عقود المخطط العام المتبقية لتعزيز اليقينية إزاء تكاليف المشروع النهائية وتحرير أي وفورات محتملة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٣٣٦ - وتلتزم الإدارة بضمان إغلاق العقود المتبقية وفقاً للجدول الزمني وفي حدود الميزانية. وإذا ما تبقت أي أرصدة غير ملتزم بها بعد إغلاق جميع العقود، فستعاد إلى الدول الأعضاء.

٣٣٧ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ١٧ (د) من موجز تقريره، بأن تتولى إدارة شؤون المخطط العام لتجديد مباني المقر لإنجازه بنجاح وذلك بالإبلاغ عن كامل مبلغ أي وفورات تنشأ عن إغلاق العقود والأخذ بآليات حوكمة مناسبة لتحديد الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه الوفورات، بما في ذلك النظر تحديداً في إعادة الوفورات إلى الدول الأعضاء.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٣٣٨ - وتُقدّم معلومات عن الوفورات المتحققة من إلغاء التزامات من السنوات السابقة واستخدامها على أساس منتظم، وستُدرج هذه المعلومات في التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولا يمكن أن تتحقق الوفورات إلا بعد أن تُنجز جميع الأعمال والعمليات ذات الصلة بإنجازا تاما، وتُغلق جميع العقود، وتجري تسوية جميع الحسابات تماما. وإذا ما تبقت أي أرصدة غير ملتزم بها بعد إغلاق جميع العقود، فستعاد إلى الدول الأعضاء.

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (١٠)

٣٣٩ - أوصى المجلس في الفقرة ١٧ (ج) من موجز تقريره بأن تركز الإدارة على تحقيق كل الفوائد المحتملة للاستثمار في المخطط العام لتجديد مباني المقر، وكفالة الاستخدام الأمثل لبيئة العمل الحديثة الجديدة للحد من استخدام أماكن العمل المستأجرة الباهظة التكلفة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٣٤٠ - وتعترف الإدارة بالفوائد الممكن جنيها من الاستثمار في المخطط العام لتجديد مباني المقر، وهي تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للمباني المجددة من خلال تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة.

٣٤١ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٧ (د) من موجز تقريره بأن تجري الإدارة تحليلا مفصلا لبيانات التشغيل وأعطال المباني لمساعدتها على وضع بيان جدوى مقنع يُقدّم إلى الجمعية العامة لدعم ميزانيات الصيانة المقترحة سنويا وفي الأجل الطويل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣٤٢ - وتعتمد الإدارة إجراء تقييم مفصّل للنهج الذي تتبعه في مجال الصيانة لدعم ميزانيات الصيانة السنوية والأطول أجلا. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئت الإدارة تجمع البيانات التشغيلية الشاملة في الوحدة الخاصة بصيانة المنشآت في نظام أوموجا. ومن المتوخى أن يجري التقييم في عام ٢٠١٨.

٣٤٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٧ (هـ) من موجز تقريره بأن تعرض الإدارة تحليلا أوليا لبيانات المرافق بعد إغلاق مبنى المرج الشمالي على الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين وبيانات سنة كاملة، جاهزة للمراجعة، أثناء الجزء المستأنف من الدورة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٣٤٤ - وأدرجت الإدارة بيانات أولية عن المرافق في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، وهي ستقدم مزيداً من التفاصيل عن المرافق في التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر.